مجلة المنهل ـ المجلد: 07، العدد: 02 (2021م) ـ ص ص 157 – 190
ISSN : 2437 – 1068 • EISSN 8392-2710

محمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي؛ حاله وحال مروياته

Muhammad bin Amr bin Alqama Al-Laithi; his Status, and the Status of his Narratives

نور الدين تومي(*)
مخبر إسهامات علماء الجزائر في إثراء العلوم الإسلامية
جامعة الشهيد حمَّة لخضر–الوادي (الجزائر)
touminour21@hotmail.fr

تاريخ الاستلام:	تاريخ القبول:	تاريخ النشر:
2021/07/15	2021/10/26	2021/11/13

❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖❖

ملخص:

يتناول هذا المقال الكلام على راوٍ من رُواة الحديث المشهورين، وهو محمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي، وذلك بتحقيق القول في درجته عند النُّقَّاد، وعلاقة تلك الدَّرجة بمروياته، فإنَّ محمَّد بن عمرو مختلفٌ فيه بين أئمَّة الجرح والتعديل؛ فهناك من وثَّقه، وهناك من ضعَّفه من قِبَل حفظه، فجاء هذا المقال بمبْحَثَيْهِ لتحقيق الكلام في ذلك، بجمع ما وقفتُ عليه من كلام النُّقَّاد وأئمة الجرح والتعديل فيه، وعلاقة الدرجة المتوصل إليها بمروياته، حيث حاولت في المبحث الأوَّل استقراء أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في محمَّد بن عمرو وخلاصة الكلام في حاله، ثمَّ عرضتُ في المبحث الثَّاني علاقة حالِ مُحمَّدِ بن عمرو بالحكم على مروياته، وضربت لذلك ثلاثة أمثلةٍ تطبيقية من أحاديثه وكيف تعامل معها النُّقاد.

ومن أهمِّ النَّتائج التي توصَّلتُ إليها في هذا المقال أنَّ محمَّد بن عمرو، لا بأس به، وأنَّ الأصل في حديثه القبول، إلا إذا دلَّ الدَّليل أو القرائن على ردِّ حديثه، وقد وهَّم الأئمَّةُ محمَّد بن عمرو في عددٍ لا بأس به من الأحاديث.

الكلمة المفتاحية: محمد بن عمرو بن علقمة؛ حاله؛ المرويات.

Abstract :

This article deals with one of the famous Hadith narrators, who is Muhammad bin Amr bin Alqama Al-Laithi, by verifying the degree of the saying according to critics, and the relationship of that degree to his narratives. The leaders (Imams) of discrediting and endorsement differed in the matter of Muhammed bin Amr; there are those who declared him to be true, and others who weakened him because of his memorization. In its two themes, this article investigated the above-mentioned topics to, by collecting what I was able to gather

(*) المؤلف المراسل.

from the words of the critics and imams of discrediting and endorsement, modifying it, and the relationship of the degree reached with his narrations. Hence, I tried in the first part to examine the sayings of the imams of discrediting and endorsement about Muhammad bin Amr and the badge talking in his case. Then, in the second part, the relationship of the status of Muhammad bin Amr by judging his reports was demonstrated. For this, I provided three practical examples from his conversations to demonstrate how the critics responded. One of the most important findings of this article is that nothing is wrong with Muhammad. Unless evidence or clues prove the contrary, his Hadith is initially accepted, and Muhammad bin Amr was accused by imams of making a mistake in several Hadiths.

Keywords; Muhammad bin Amr bin Alqama; Status; Narratives.

1. مقدّمة:

الحمدُ لله والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ الله وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد؛ فإنَّه ممَّا ينبغي على الباحثين في علوم الحديث وخصوصًا الذين لهم ميولٌ إلى مسائل النَّقد أن يُوجِّهوا دراساتِهم إلى مسائل دقيقةٍ تعود على البحث العلمي بالفائدة، وتُقدِّم خدمةً جديدة للسُّنَّة النَّبوية، فإنَّ السُّنَّة النبوية الآن تحتاج لكثيرٍ من الخدمة؛ من أهمِّها –في مجال النَّقد–تحريرُ القول في كثيرٍ من المسائل المتعلِّقة بالنَّقد، خصوصًا ما تعلَّق بالحكم على المرويات والرُّواة وقواعد المصطلح، بل وتحتاج إلى التَّجديد في بعض المباحث المتعلِّقة بالمسائل السَّابقة، فالحرصُ على التَّدقيق في الجزئيات وضبطها من سمات المنهج القويم في خدمة العلوم.

ومن هذا المنطلق أردتُ أن أتكلَّم في هذا المقال على حالِ راوٍ من رواة الحديث المشهورين، وتحقيق القول في درجته ودرجة مروياته، عند النُّقَّاد، ذلكم الرَّاوي هو محمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي، فإنَّ هذا الراوي ممن اختلف النقاد في درجته، فهناك من وثَّقه، وهناك من ضعَّفه من قِبَل حفظه، فأدرت أن أحقِّق الكلام على حاله، بجمع ما وقفت عليه من كلام النقاد وأئمَّة الجرح والتعديل فيه، ثمَّ الخلوص إلى درجته التي أرجو أن تكون صوابا بإذن اللهﷻ، وبعد ذلك نتكلم على علاقة تلك الدرجة المتوصل إليها بمروياته، وهذا هو الأهمُّ في هذا المقال، فإنَّ الخلوص إلى درجة الرَّاوي جرحا وتعديلا بعد نقل كلام الأئمَّة عليه وإن كان ليس أمرا هيِّنًا في كثيرٍ من الأحوال، لكن في أحوال أخرى ليس بالأمر الصعب، فتحقيق درجة الرَّاوي جرحا وتعديلا في كثيرٍ من الأحيان سهلٌ ميسور، لكن الشَّأن كل الشَّأن في علاقة تلك الدرجة بمروياته، فهب أنَّنا وصلنا في حال محمَّد بن عمرو هذا وخلصنا بعد كلامٍ طويل أنَّه "لا بأس به"، فما حالُ مروياته يا ترى؟ وخصوصا التي تفرَّد بها، هل نحسِّن كلَّ حديثٍ لمحمد بن عمرو على اعتبار أنَّه لا بأس به أم ماذا؟

وعليه فإشكالية المقال: ما حالُ محمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي جرحا وتعديلا، وما حُكم مروياته؟

فنظرا لما قد يُؤدِّيه الاختلاف في درجة محمَّد بن عمرو بن علقمة الليثي في مسائل الحكم على الحديث، وما يؤدي القول بتوثيقة إلى تصحيح ما رواه مطلقا حتى الذي تفرد به وحكم عليه الأئمَّة بالنكارة، أردتُ في هذه الورقات أن أُجلِّي الكلام في حال محمَّد بن عمرو بن علقمة وحال مروياته عند النُّقَّاد، وأركز في الأمثلة التَّطبيقية على بعض ما تفرَّد به وعلاقة ذلك بدرجته جرحا وتعديلا، لأنَّ من أشقِّ الأمور وأدقِّها الحكم على الحديث الفرد.

وقد قسَّمت هذا المقال إلى مُقدَّمةٍ ومبحثين وخاتمة.

المبحث الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في محمَّد بن عمرو بن علقمة وتوجيه كلامهم.

المطلب الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتَّعديل في محمَّد بن عمرو بن علقمة.

المطلب الثَّاني: شرح وتوجيه كلام النُّقَّاد في حال محمَّد بن عمرو، وتلخيص درجته.

المبحث الثَّاني: علاقة حالِ مُحمَّدِ بن عمرو بالحكم على مروياته.

2. المبحث الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتعديل في محمَّد بن عمرو بن علقمة وتوجيه كلامهم.

2،1. المطلب الأوَّل: أقوال أئمَّة الجرح والتعديل في محمَّد بن عمرو بن علقمة.

محمَّد بن عمرو بن علقمة هو: مُحَمَّد بنُ عَمْرو بنِ علقمة بنِ وقاص بنِ محصن بن كلدة بن عبد ياليل بن طريف بْن عتوارة بن عامر بْن مَالِك بْن ليث بْن بَكْر بن عبد مناة بن كنانة، الليثي، أَبُو عبدالله، وقيل: أَبُو الْحَسَنِ، المدني (الرحمن ا.، 1400هـ-1980م، الصفحات 212/26-213) و (أحمد ا.، تاريخ الإسلام، 2003م، صفحة 973/3).

روى عن أبيه، وأبي سلمة بن عبد الرَّحمن، وعبيدة بن سفيان، وسعيد بن الحارث، وإبراهيم بن عبدالله بن حنين، وعمر بن مسلم بن أكيمة الليثي، ومحمَّد بن إبراهيم بن الحارث التيمي، وواقد بن عمرو بن سعد بن معاذ، وخالد بن عبدالله بن حرملة، وعبد الرحمن بن يعقوب، وعمر بن الحكم بن ثوبان، وسعد بن سعيد الأنصاري ويحيى بن عبد الرحمن بن حاطب، وغيرهم (علي ا.، تهذيب التهذيب، 1326هـ، صفحة 375/9) و (الرحمن ا.، 1400هـ-1980م، الصفحات 213/26-214).

روى عنه: موسى بن عقبة ومات قبله، وابنُ عمِّهِ عمر بن طلحة بن علقمة بن وقاص، وشعبة، والثوري، ومالك، وحمادُ بنُ سلمة، وأبو معشر المدني، ويزيد بن زريع، ومعتمر بن سلمان، والدراوردي، وإسماعيل بن جعفر، ومحمَّد بن أبي عدي، ومعاذ بن معاذ، وسفيان بن عيينة، وأبو بكر بن عياش، ويحيى بن سعيد القطان، وعبد الأعلى بن عبد الأعلى، وسعيد بن عامر، والنَّضر بن شميل، وعبدة بن سليمان، وعبَّاد بن عبَّاد، وعبَّاد بن العوام، وخالد بن الحارث، وأبو أسامة، ويزيد بن هارون، ومحمَّد بن

عبدالله الأنصاري، وآخرون (علي ا.، تهذيب التهذيب، 1326هـ، الصفحات 9/375-376) و (الرحمن ا.، 1400هـ-1980م، الصفحات 26/214-215).

مات سنة خمس وأربعين ومائة(145هـ)، وقيل: سنة أربع وأربعين ومائة(144هـ) (أحمد ا.، سير أعلام النبلاء، 1405 هـ / 1985 م، صفحة 6/137) و (الرحمن ا.، 1400هـ-1980م، صفحة 26/217)، وقيل: سنة ثلاث وأربعين ومائة(143هـ) (قليج، 1422 هـ - 2001 م، صفحة 10/302).

ومحمَّد بن عمرو مختلفٌ فيه؛ فهناك من وثَّقه، وهناك من ضعَّفه من قِبَل حفظه، قال الترمذي: "وَقد تكلَّم بعضُ أهل الحَدِيث فِي قوم من جِلَّةِ أهلِ الْعلم وضعفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخَرُونَ من الْأَئِمَّة بجلالتهم وَصدقهمْ، وَإِن كَانُوا قد وهموا فِي بعض مَا رووا؛ قد تكلَّم يحيى بن سعيد الْقطَّان فِي مُحَمَّد بن عَمْرو ثمَّ روى عَنهُ، حَدثنَا أَبُو بكر عبد القدوس بن مُحَمَّد الْعَطَّار الْبَصْرِيّ، حَدثنَا عَليّ بن الْمَدِينِيّ قَالَ: سَأَلت يحيى بن سعيد عَن مُحَمَّد بن عَمْرو بن عَلْقَمَة، قَالَ: تُرِيدُ الْعَفو أَو تشدد، فَقَالَ: لَا بل أشدد، قَالَ: لَيْسَ هُوَ مِمَّن تُرِيدُ، كَانَ يَقُول أشياخنا أَبُو سَلمَة وَيحيى بن عبد الرَّحْمَن بن حَاطِب، قَالَ يحيى: وَسَأَلت مَالك بن أنس عَن مُحَمَّد بن عَمْرو فَقَالَ فِيهِ نَحْو مَا قلت[1]، قَالَ عَليٌّ قَالَ يحيى: وَمُحَمّد بن عَمْرو أَعلَى من سُهَيْل بن أبي صَالح وَهُوَ عِنْدِي فَوق عبد الرَّحْمَن بن حَرْمَلَة...قَالَ عَليٌّ: وَلم يرو يحيى عَن شريك وَلَا عَن أبي بكر بن عَيَّاش وَلَا عَن الرّبيع بن صبيح وَلَا عَن الْمُبَارك بن فضَالة" (عيسى، العلل الصغير، 1998م، الصفحات 6/239-240)، قَالَ الترمذي: "وَإِن كَانَ يحيى بن سعيد الْقطَّان قد ترك الرِّوَايَة عَن هَؤُلَاءِ، فَلم يتْرك الرِّوَايَة عَنْهُم أَنَّه اتهمهم بِالْكَذِبِ، وَلكنَّه تَركهم لحَال حفظهم، ذكر عَن يحيى بن سعيد أَنه كَانَ إِذا رأى الرَّجل يحدث عَن حفظه مرّة هَكَذَا وَمرَّة هَكَذَا لَا يثبت على رِوَايَة وَاحِدَة تَركه، وَقد حدث عَن هَؤُلَاءِ الَّذين تَركهم يحيى بن سعيد الْقطَّان عبدالله بن الْمُبَارك ووكيع بن الْجراح وَعبد الرَّحْمَن بن مهْدي وَغَيرهم من الْأَئِمَّة، وَهَكَذَا تكلم بعضُ أهل الحَدِيث فِي سُهَيْل بن أبي صَالح وَمُحَمّد بن إِسْحَاق وَحَمَّاد بن سَلمَة وَمُحَمّد بن عجلَان وَأَشْبَاه هَؤُلَاءِ من الْأَئِمَّة إِنَّمَا تكلمُوا فيهم من قبل حفظهم فِي بعض مَا رووا وَقد حدث عَنْهُم الْأَئِمَّة" (عيسى، العلل الصغير، 1998م، صفحة 6/240)، وكلام الإمام الترمذي يدلُّ على أنَّ محمَّد بن عمرو إنَّما تكلَّم فيه يحيى القطان من قِبَل حفظه، وهو من صِنْفِ سُهَيْل بن أبي صَالح وَمُحَمّد بن إِسْحَاق[2].

---

[1] - ومثله في التاريخ الكبير لابن أبي خيثمة، السفر الثالث(2/322-323 ت صلاح هلال)، والجرح والتعديل لابن أبي حاتم(8/31)، والكامل لابن عدي(7/457)، والضعفاء الكبير للعقيلي(4/109).

[2] - في تاريخ الدوري(3/226): "سمعت يحيى يقول: محمَّد بن عجلان أحب إليَّ من محمد بن عمرو، ومحمد بن عمرو أحبُّ إلى من محمد بن إسحاق"، وفي الجرح والتعديل(8/31): "عن إسحاق بن منصور، عن يحيى بن معين أنَّه سئل عن محمَّد بن عمرو ومحمد بن إسحاق، أيهما يقدم؟ قال: محمد بن عمرو"، وقد جاء ما يدل على أن ابن معين إنما قدَّم محمد بن عمرو على محمد بن إسحاق لأجل ما وقع فيه ابن إسحاق في القدر، فقد

وَحَمَّاد بن سَلمَة وَمُحَمّد بن عجلَان[1] وعبد الرحمن بن حرملة المدني[2] وشريك بن عبدالله النخعي قاضي الكوفة وأبي بكر بن عياش المقرئ الكوفي والربيع بن صبيح ومبارك بن فَضالة؛ فوقَ بعضهم ونحوَ آخرين وأقلَّ من بعضهم[3]، وهذا يدلُّ على أنَّ له خطأٌ كثيرٌ نزل به عن الدَّرجة العليا من الإتقان لكن ذلك ليس هو الغالب في حديثه، ولذلك قال الإمام يَحْيى القطان نفسه والذي اشتهر عنه تضعيفه: "وأمَّا مُحَمد بن عَمْرو فرجلٌ صالح ليس بأحفظ النَّاس للحديث، وأما يَحْيى بْن سيعد فكان يحفظ ويُدلِّس" (عدي، 1418هـ1997م، الصفحات 456/7-457)، وهذه إشارة من الإمام القطان أنَّه كان لا يحفظ مثل حفظ الثقات كيحيى بن سعيد الأنصاري، ولذلك نزلت مرتبته عن الثِّقة، وعدم حفظ محمد بن عمرو الذي جاء في قول القطان فسَّره الإمام أحمد وغيره، فقال أحمد: "هو مضطرب الحديث، والعلاء أحبُّ إليَّ منه" (أحمد ا.، 1407هـ - 1987م، صفحة 403/1)، وقال: "كان محمَّدُ بنُ عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين" (أحمد ا.، 1407هـ - 1987م، صفحة 403/1)، وقال كذلك: "وربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قبله" (محمد ا.، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 65)، وقال: "ربما رفع بعض الحديث، وربما قصَّر به، وهو يحتمل، ويحيى بن سعيد أثبت حديثًا منه" (محمد ا.، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 231)، ولما قال يحيى القطان فيه: "هو فوق سهيل بن أبي صالح" (أحمد ا.، 1407هـ - 1987م، صفحة 403/1)[4]، خالفه تلميذه الإمام أحمد، فقال: "ليس كما قال يحيى، ولم يرو شعبة عن محمد بن عمرو إلا حديثاً واحداً" (أحمد ا.، 1407هـ - 1987م، صفحة 403/1)[5]، وقال عبدالله بن أحمد: سألته-يعني أباه-عن سهيل بن أبي صالح، ومحمَّد بن عمرو بن علقمة أيهما أحب

قال ابن محرز كما في تاريخه عن ابن معين(118/1): " وسمعت يحيى وقيل له: أيما أكثر محمَّد بن إسحاق أو محمد بن عمرو؟ قال: محمد بن عمرو أحبَّ إليَّ منه، وأهل المدينة لا يرون أن يحدِّثوا عن ابن إسحاق، وذلك أنه كان قدريا".

[1] - في تاريخ الدوري(225/3): "سئل يحيى بن معين عن محمد بن عجلان أهو أحب إليك أم محمد بن عمرو؟ فقال: سبحان الله ما يشك في هذا أحد أو كما قال يحيى، محمد بن عجلان أوثق من محمد بن عمرو، ولم يكونوا يكتبون حديث محمَّد بن عمرو حتى اشتهاها أصحاب الإسناد فكتبوها".

[2] - في الجرح والتعديل(31/8): عن عليِّ بن المديني قال: "سمعت يحيى بن سعيد يقول: محمَّد بن عمرو أحب إليَّ من ابن حرملة"، وقد تقدَّم نقل الترمذي في ذلك.

[3] - قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ كما في (تاريخ الإسلام(973/3)): "سَمِعْتُ ابْنَ مَعِينٍ وَسُئِلَ عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، وَالْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عُقَيْلٍ، وَعَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ، فَقَالَ: لَيْسَ حَدِيثُهُمْ بِحُجَّةٍ، قِيلَ لَهُ: فَمُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو؟ قَالَ: مُحَمَّدُ فَوْقَهُمْ".

[4] - وفي الجرح والتعديل لابن أبي حاتم(31/8): عن عليِّ بن المديني قال: "سمعت يحيى-يعني-ابن سعيد القطان وسئل عن سهيل بن أبي صالح ومحمد بن عمرو بن علقمة، فقال: محمد بن عمرو أعلى منه".

[5] - وفي المعرفة والتاريخ للفسوي(166/2): قال الفضل بن زياد: "سمعت أبا عبد الله يقول: حكى فلان، عن يحيى، أنَّ محمد بن عمرو أحبَّ إليه من سهيل، قال أبو عبد الله: وليس هو عندي هكذا"، وفي سؤالات أبي داود(ص 207 رقم 155): قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: كان يحيى زعموا يقول: محمد بن عمرو أحب إلي من سهيل، فقيل لأحمد، وأنا أسمع: أليس سهيل أحب إليك منه؟ قال: نعم".

إليك؟ فقال: ما أقربهما، ثمَّ قال: سهيل، يعنى أحب إليَّ" (محمد ا.، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، 1422 هـ - 201 م، صفحة 500/2)، وقال ابنُ أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: "لم يزل النَّاسُ يتَّقون حديث محمَّد بن عمرو، قيل له: ما عِلَّةُ ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو مرَّة يحدِّثُ عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثمَّ يحدِّثُ به مرَّة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة" (خيثمة، 1427 هـ - 2006 م، صفحة 322/2) و (محمد ا.، الجرح والتعديل، 1271 هـ 1952 م، صفحة 31/8)، وهذا كأنَّه موافق لقول أحمد فيه أنَّه مضطرب الحديث، وهو يدلُّ على أنَّ في حفظه شيء، وقال يعقوب بن شيبة: "هو وسطٌ، وإلى الضَّعف ما هو" (علي ا.، تهذيب التهذيب، 1326هـ، صفحة 377/9)، وقال الجوزجاني: "ليس بقوي الحديث ويُشتهى حديثه" (يعقوب، د ت، صفحة 244)، وقال أبو زرعة الدمشقي: "محمَّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، من أروى أهل المدينة عن أبي سلمة بن عبد الرحمن، وله عن أبي سلمة أحاديث يخالفه فيها، أملى عن الزُّهري ويحيى بن أبي كثير" (عمرو ا.، الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه، 1423هـ -2003م، صفحة 262)، وقال ابنُ سعد: "وكان كثيرُ الحديث، يُسْتَضْعَف" (سعد، 1410 هـ - 1990 م، صفحة 433/5)، فهذا ما وقفتُ عليه من تضعيف محمَّد بن عمرو أو التوسُّط في أمره، وقد جاء توثيقه عن بعض هؤلاء الأئمَّة في روايات أخرى، وعن غيرهم، فقال الإمام أحمد: "صالح إن شاء الله، وكان يحيى بن سعيد يختار محمَّد بن عمرو على عمر" (محمد ا.، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، 1422 هـ - 201 م، صفحة 419/1)، وقال أبو حاتم: "صالح الحديث، يُكتب حديثُه، وهو شيخ" (محمد ا.، الجرح والتعديل، 1271 هـ 1952 م، صفحة 31/8)، وقال ابن أبي خيثمة: "وسئل يحيى بن معين عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة؟ قال: ثقة" (خيثمة، 1427 هـ - 2006 م، صفحة 323/2)، وقال ابنُ محرز: "سمعت يحيى بن معين وسئل عن محمَّد بن عمرو بن علقمة، فقال: ثقة" (معين، 1405هـ-1985م، صفحة 107/1)، وروى أحمد بن أبي مريم، عن يحيى بن معين: "ثقة" (عدي، 1418هـ1997م، صفحة 457/4) و (أحمد ا.، سير أعلام النبلاء، 1405 هـ / 1985 م، صفحة 137/6)، وقال عليُّ بن المديني: "كان ثقةً، وكان يحيى بن سعيد يُضعِّفُه بعضَ الضَّعف" (جعفر ا.، 1405هـ، صفحة 94)، وقال ابن المبارك: "لم يكن به بأس" (علي ا.، تهذيب التهذيب، 1326هـ، صفحة 377/9)، وقال النسائي: "لا بأس به" (الرحمن ا.، 1400هـ-1980م، صفحة 217/26)، وقال في موضع: "ثقة" (الرحمن ا.، 1400هـ-1980م، صفحة 217/26)، وقال ابنُ عدي: "وَلِمُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ حَدِيثٌ صَالِحٌ، وَقَدْ حَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الثِّقَاتِ؛ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَنْفَرِدُ عَنْهُ بِنُسْخَةٍ وَيَغْرُبُ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَرَوَى عَنْهُ مَالِكٌ غَيْرَ حَدِيثٍ فِي "الْمُوَطَّأ"، وَغَيْرُهُ، وَأَرْجُو أَنَّهُ لا بأس به" (عدي، 1418هـ1997م، صفحة 458/7)، وذكره ابن حبان في "الثقات" (حبان، الثقات، 1393 هـ / 1973م، صفحة 377/7) وقال: "وكان يخطئ"، وقال في موضع آخر: "من جِلَّةِ أهلِ

المدينة ومُتْقِنِيهم" (حبان، مشاهير علماء الأمصار وأعلام فقهاء الأقطار، 1411 هـ - 1991 م، صفحة 213)[1].

2،2. المطلب الثاني: شرح وتوجيه كلام النُّقَّاد في حال محمَّد بن عمرو، وتلخيص درجته.

ما تقدَّم نقله هو ما وقفتُ عليه من كلام أئمَّة الجرح والتَّعديل في محمَّد بن عمرو، والمتدبِّر لكلام أئمَّة الجرح والتَّعديل فيه يجد أنَّه كان صدوقًا في نفسه ودينه، وهذا يرجع إلى العدالة، فإنَّه لم يطعن أحدٌ من الأئمَّة في عدالته، بل قد أثنوا عليه، ووصفوه بالدِّين والصَّلاح، وعليه يحمل قول القطَّان: "وأمَّا مُحَمد بن عَمْرو فرجلٌ صالح"، ثم قال: "ليس بأحفظ النَّاس للحديث، وأما يَحْيى بْن سيعد فكان يحفظ ويدلس"، وقول الترمذي: "وَقد تكلَّم بعضُ أهل الحَدِيث فِي قوم من جِلَّةِ أهلِ الْعلم وضعفوهم من قبل حفظهم، ووثقهم آخَرُونَ من الْأَئِمَّة بجلالتهم وَصدقهمْ، وَإِن كَانُوا قد وهموا فِي بعض مَا رووا؛ قد تكلَّم يحيى بن سعيد الْقطَّان فِي مُحَمَّد بن عَمْرو ثمَّ روى عَنهُ"، كذلك المتأمِّل لكلام الأئمَّة السَّابق من جهة أخرى يجد أنَّ محمَّد بن عمرو كان كثير الحديث، لكنَّه كان يخطىء، وأنَّ خطؤه ليس كخطأ الثِّقات وهو الخطأ النَّادر الذي لا يسلم من أحد، بل هو خطأٌ كثير نزل به عن الدَّرجة العُليا من الإتقان[2]، لكن ذلك ليس هو الغالب في حديثه لكثره ما روى، وهو من جهة الحفظ في مرتبة: "لا بأس به"، وهي مرتبةٌ فوق الوسط، فليس هو من الحفَّاظ الْمُتقنين، ولا هو من الضُّعفاء، بل هو في مرتبة الصَّدوق في دينه، والذي وَهِمَ في أحاديث نزلت درجته عن رتبة الثِّقة، فأعدل المراتب في حقِّة من جهة الحفظ هي: "لا بأس به"، والمتدبِّر لكلام الأئمَّة المعتدلين يجد مصداق ذلك، فتأمَّل مثلا كلام الإمام أحمد فيه، فقد وصفه كما تقدَّم بكونه: "مضطرب الحديث"، ومن توقَّف عند كلام أحمد هذا ولم ينظر في كلامه الآخر يحكم عليه بالضَّعف، لكن إعطاء الرَّاوي الدَّرجة اللائقة به يجب أن يكون بتتبع كلام جميع الأئمَّة، وكلام الإمام الواحد فيه، والنظر في سياقها، ثم يكون تفسير تلك الأقوال على حسب تلك السِّياقات، وعلى حسب أقوال الأئمَّة الآخرين، ثمَّ يجمع ذلك كله ويستخلص درجته التي يرجى لمن فعل ذلك أن تكون صوابًا، موافقة لحقيقة

---

[1] – تنبيه: نقل مُغلطاي قول الخليلي في محمَّد بن عمرو: "يكتب حديثه ولا يحتج به"، فقال: "وقال الخليلي: يكتب حديثه ولا يحتج به" (قليج، 1422 هـ - 2001 م، صفحة 302/10)، وهو وهمٌ محض، فإنَّ هذه العبارة قالها الخليلي في عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف، وذكر أنَّ عبد الوهاب الخفَّاف أكثر عن مالك وعن القدماء مثل محمد بن عمرو وغيره، ثمَّ قال مبيِّنا درجته جرحا وتعديلا: "يكتب حديثه ولا يحتج به" أي الخفَّاف، وهذه عبارة الخليلي بحروفها، قال: "عبد الوهاب بن عطاء الخفَّاف أصله من البصرة، نزيل بغداد، أكثر عن مالك وعن القدماء؛ محمد بن عمرو بن علقمة، وغيره، يكتب حديثه ولا يحتج به"، فمحمَّد بن عمرو إنَّما ذكره الخليلي فيمن أكثر عنه عبد الوهاب الخفاف، فهو أكثر عن مالك، وعن القدماء ومثَّل لهؤلاء القدماء بمحمَّد بن عمرو، ثمَّ ذكر بعد ذلك درجة الخفَّاف بقوله: "يكتب حديثه ولا يحتج به" (أحمد ا.، 1409هـ، صفحة 252/1)، فلما رأى مغلطاي هذا القول بعد محمَّد بن عمرو ظنَّ أنَّ الخليلي يقصده به، وليس كذلك.

[2] – قد وهَّم أبو حاتم وأبو زرعة محمَّد بن عمرو في عددٍ من الرِّوايات في كتاب "العلل"، بعضها صرَّحا أو أحدهما بكون محمَّد بن عمرو هو الذي وهم، وفي بعضها عدم التَّصريح، فقد يكون هو الواهم أو غيره.

حال الرَّاوي، وبالنَّظر إلى كلام الإمام أحمد في محمَّد بن عمرو يجد أنَّ الإمام أحمد قد فسَّر معنى اضطرابه هنا، فقال: "كان محمَّدُ بنُ عمرو يحدث بأحاديث فيرسلها ويسندها لأقوام آخرين"، وقال في موضع آخر: "وربما رفع أحاديث يوقفها غيره، وهذا من قبله"، وقال: "ربما رفع بعض الحديث، وربما قصَّر به، وهو يحتمل، ويحيى بن سعيد أثبت حديثًا منه"، وهذا كلُّه يدلُّ على أنَّ الاضطراب الذي أراده أحمد هو كونه يرفع الحديث أحيانا ويوقفه أخرى، ويرسل تارة ويسند تارة، وليس مقصود أحمد التضعيف المطلق لمحمَّد بن عمرو بالاضطراب، بل قصده إن شاء الله أنَّ الاضطراب يقع منه على ما سبق ذكره، والدَّليل على ذلك أنَّه قال بعد هذه العبارة، أي بعد عبارة "مضطرب الحديث": "والعلاء أحبُّ إليَّ منه"، فهو قال: "هو مضطرب الحديث، والعلاء أحبُّ إليَّ منه"، أي أنَّه قارنه بالعلاء بن عبد الرحمن، وهذا يعني أنَّه قريبٌ من العلاء بن عبد الرحمن، وهذا يدلُّ على أنَّه ليس ضعيفًا عند الإمام أحمد، فهو في مرتبةٍ قريبة من العلاء إلا أنَّ العلاء فوقه، ومن المعلوم أنَّ الإمام أحمد قد وثَّق العلاء وأنكر له حديث: "إذا انتصف شعبان فلا تصوموا"، فقال في العلاء: "ثقة" (محمد ا.، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، 1422 هـ - 201 م، صفحة 482/2) و (الأشعث، 1414هـ، صفحة 217)، وقال أيضا: "والعلاء ثقة، لا ينكر من حديثه إلا هذا" (يوسف، 1418هـ/1997م، صفحة 441/2)، وقال حرب: «سمعت أحمد يقول: هذا حديثٌ منكر، ولم يُحَدِّث العلاء بحديثٍ أنكر من هذا، وكان عبدُ الرحمن بن مهدي لا يُحَدِّث به البتة" (بكر ا.، 1414هـ - 1993م، صفحة 247)، وهذا يدلُّ على أنَّ محمَّد بن عمرو أقل وثاقة من العلاء لأنَّه يهم أكثر منه، ومما يدل على أنَّ الإمام أحمد قد توسَّط في محمَّد بن عمرو أنَّه جعله قريبًا من سُهيل بن أبي صالح على أنَّ سُهيلا أعلى منه قليلا، فلمَّا قال يحيى القطان فيه: "هو فوق سهيل بن أبي صالح" خالفه الإمام أحمد، فقال: "ليس كما قال يحيى، ولم يرو شعبة عن محمَّد بن عمرو إلا حديثاً واحداً" (أحمد ا.، 1407هـ - 1987م، صفحة 403/1) و (سفيان، 1401 هـ- 1981م، صفحة 166/2)[1]، وقال عبدالله بن أحمد: سألته-يعني أباه-عن سهيل بن أبي صالح، ومحمَّد بن عمرو بن علقمة أيهما أحب إليك؟ فقال: ما أقربهما، ثمَّ قال: سهيل، يعنى أحب إليَّ" (محمد ا.، العلل ومعرفة الرجال، برواية عبد الله، 1422 هـ - 201 م، صفحة 500/2)، ولذلك قال الإمام أحمد في محمد بن عمرو: "صالح إن شاء الله"، ولعل هذا تلخيص كلام أحمد في محمد بن عمرو؛ فكلام أحمد في محمَّد بن عمرو ليس متناقضًا بل يوافق بعضه بعضا، والأمر كذلك بالنسبة للإمام يحيى بن معين، فقد تقدم أنَّه قال فيه: "لم يزل النَّاسُ يتَّقون حديث محمَّد بن عمرو، قيل له: ما عِلَّةُ ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو

[1] - وفي المعرفة والتاريخ للفسوي(166/2): قال الفضل بن زياد: "سمعت أبا عبد الله يقول: حكى فلان، عن يحيى، أنَّ محمد بن عمرو أحبَّ إليه من سهيل، قال أبو عبد الله: وليس هو عندي هكذا"، وفي سؤالات أبي داود(ص 207 رقم 155): قال أبو داود: "سمعت أحمد يقول: كان يحيى زعموا يقول: محمد بن عمرو أحب إلي من سهيل، فقيل لأحمد، وأنا أسمع: أليس سهيل أحب إليك منه؟ قال: نعم".

مرَّة يحدِّثُ عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثمَّ يحدِّثُ به مرَّة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"، وهذا موافقٌ لقول أحمد فيه أنَّه "مضطرب الحديث" وتفسيره بما تقدَّم، وهو يدلُّ على أنَّ في حفظه شيئا، وما جاء عن الإمام يحيى بن معين من قوله فيه: "ثقة" فإنَّه يُحمل على مرتبة الوثاقة من حيث العموم، وأما مرتبته على وجه التحديد والتدقيق فينظر فيه مع بقية كلام الناقد الأخرى؛ لأنَّ "الثِّقة" مرتبة فضفاضة قد يقصد بها مرتبة الوثاقة من حيث العموم لكن يدخل فيها مراتب التوثيق كلها، وعلى حسب كلام يحيى بن معين السَّابق فإنَّ لفظ "ثقة" هنا تفسر على لا بأس به أو صالح، وما ذكر عن الإمام أحمد وابن معين هو ما جاء صريحا في كلام أكثر الأئمَّة، فقول ابن المبارك والنسائي وابن عدي فيه: "لا بأس به"، وقول أبي حاتم: "صالح الحديث، يُكتب حديثُه، وهو شيخ"، وقول الترمذي المتقدِّم فيه، كلُّه يدلُّ على أنَّ مرتبته فوق الوسط في الحفظ، لكن لا يصل إلى حدِّ الثِّقة الذي خطؤه قليل، وأما ما جاء في قول ابن سعد أنَّه "يُستضعف" أو في قول ابن حبان أنه "كان يخطئ" فتفسيره أنَّه يضَّعفُ قليلا من قبل حفظه وهو الخطأ الذي قصده ابنُ حبان، وفي قول ابن حبان أنه "كان يخطئ" ما يشير أنَّه ليس خطأ عاديًّا كخطأ الثِّقة، لأنه ليس من عادة ابن حبان أن ينص على خطأ الرواة الثِّقات، فإذا ذكرها فمعنى ذلك أنَّ الرَّاوي ولو كان يدخل في مراتب الثقات فإنَّه يُخطئ أكثر من العادي، وهي مرتبة محمَّد بن عمرو تماما، وهو ما يحمل عليه قول علي بن المديني: "كان ثقةً، وكان يحيى بن سعيد يُضعِّفُه بعضَ الضَّعف"، وأمَّا قول تلميذه بعقوب بن شيبة: "هو وسطٌ، وإلى الضَّعف ما هو"، فغير دقيق نوعا ما، لأنَّه يفهم منه أنه في مرتبة وسط لكن كأنَّه أقرب إلى الضعف منه إلى الوثاقة، والحق أنَّه أقرب إلى الثقة منه إلى الضَّعف، وأمَّا ما جاء من تضعيف القطان لمحمد بن عمرو، فيحمل على تشدُّده رحمه الله، ولذلك خالفه تلاميذه؛ أحمد وابن المديني وابن معين، على أنَّه قد جاء عنه أنَّه وصفه بالحفظ، فقد تقدَّم عنه قوله: "وأمَّا مُحَمد بن عَمْرو فرجلٌ صالح ليس بأحفظ النَّاس للحديث، وأما يَحْيى بْن سيعد فكان يحفظ ويدلس"، وهذا يعني أنَّ محمد بن عمرو كان عند القطان يحفظ، لكن لا يحفظ مثل حفظ الثِّقات كيحيى بن سعيد الأنصاري، ولذلك نزلت مرتبته عن الثِّقة عنده، ولأجل حفظه جعله فوق سهيل بن أبي صالح، وهذا يدلُّ على أنَّه حتى يحيى القطان قد توسَّط فيه، وأمَّا قول الجوزجاني فيه: "ليس بقوي الحديث"، فغير مقبول، وهو معروفٌ بتشدده، على أنه قد تحمل عبارة ليس بقوي الحديث أي ليس بقوي قوة الثقات الحفاظ، وإن كان ظاهر العبارة تدل على التضعيف.

وما تقدَّم كلُّه يدلُّ على أنَّ مرتبة محمَّد بن عمرو أنَّه صدوق في دينه، لا بأس به في حفظه، ولقد لخَّص الإمام ابن الصَّلاح كلام الأئمَّة فيه بما ذكرنا، فقال: "محمَّد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة، لكنَّه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعّفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثَّقه بعضهم لصدقه وجلالته" (الرحمن ا.، 1423هـ-2002م، الصفحات 104-105)، وقد أخرج له البخاري مقرونا

بغيره، ومسلم في المتابعات، وهذا دليلٌ على ما ذكرنا أنَّه ليس في الدرجة العليا من الوثاقة التي يُعتمد عليه فيما انفرد به، بل قد أخرجا له صاحبا الصَّحيح ما توبع عليه لأجل ما تقدَّم من وجود الوهم في رواياته.

وأمَّا الحافظان ابن حجر والذهبي فقد لخَّصا درجة محمد بن عمرو في عِدَّةِ مواضع:

فأمَّا ابن حجر، فقال في موضع: "صدوق له أوهام" (علي ا.، تقريب التهذيب، 1406هـ - 1986م، صفحة 119/2)، وهذه العبارة قد أكثر منها ابنُ حجر في "التَّقريب"، وهي الجمع بين "صدوق"-وهي عنده لا بأس به- وبين "له أوهام"، وهذا في الحقيقة مُشكل، لأنَّ الصَّدوق -طبعا على ما عليه المتأخرون ومنهم ابن حجر- هي مرتبة من مراتب التَّوثيق أقل من الثِّقة وقد صرَّح بذلك ابن حجر في مقدمة "التقريب"، وإنَّما نزلت عن درجة "الثِّقة" لكثرة خطئه بالنِّسبة للثِّقة، فلا داعي والحالة هذه أن نقول: "له أوهام" لأنَّ مرتبة: "صدوق" تؤدي المعنى وزيادة، فقولنا "صدوق" تدلُّ على أنَّه له أوهام، بل له كثيرٌ من الأوهام، ثمَّ إنَّ قوله: "له أوهام" تدلُّ بظاهرها على أنَّ أوهامه قليلة، وما من ثقة إلا وله أوهام، فهذه الزيادة في حقيقة الأمر لا تُعطي الدرجة الدقيقة للراوي بل كأنَّ هذا ليس موضعها، فما من ثقة إلا وله أوهام فكيف بالصَّدوق؟ ولذلك تعقب صاحبا "التَّحرير" ابن حجر في درجة محمد بن عمرو بقولهما: "بل: صدوقٌ حسن الحديث" (عواد، 1417 هـ - 1997 م، صفحة 299/3)، ولما قال ابن حجر في أيوب بن أبي مِسْكين التَّميميِّ: "صدوقٌ له أوهام"، تعقبَّاه بقولهما: "بل: صدوق حسن الحديث، فإنَّما أنزل إلى هذه المرتبة بسبب الأوهام التي تقع له، وإلا لكان ثقة، فقد وثقه أحمد بن حنبل، ومسلم، والنسائي، وابن سعد، وقال أبو حاتم: لا بأس به، شيخ صالح يكتب حديثه ولا يحتج به، وقال الدارقطني: يعتبر به، وإنما قال أبو حاتم والدارقطني ذلك خوفًا من أوهامه، فيكون حديثه من الحسن إلا عند المخالفة فيضعَّف، وهذا هو حال "الصدوق" عندنا" (عواد، 1417 هـ - 1997 م، صفحة 162/1)، ومع ما في كلام صاحبي التَّحرير هذا من بعض الخلل[1] إلا أنَّ الجمع بين: صدوق له أوهام، وصدوق يهم، وصدوق يخطئ، لا يجيء، لأنَّ ما أعطينا الرَّاوي درجة الصَّدوق إلا لأنَّه يُخطئ ويهم وزيادة، وقد قال ابنُ حجر في موضعٍ

[1] - في قولهما: "فيكون حديثه من الحسن إلا عند المخالفة فيضعَّف، وهذا هو حال "الصدوق" عندنا"، فإن هذه العبارة تدل في ظاهرها أن الصدوق حديثه حسن مطلقا إلا عند المخالفة، أي أن تفرده يقبل، وهذا فيه نظر، لأنَّ تفرد الصدوق بل وتفرد حتى الثقة يرجع في قبوله ورده إلى القرائن والملابسات المحتفة بكل رواية، فقد يدل الدليل على قبول تفرده وقد تدل القرائن والمعطيات على رده، ولذلك قال ابن رجب في شرح العلل(582/2): "وأمَّا أكثر الحفاظ المتقدمين، فإنَّهم يقولون في الحديث إذا انفرد به واحد وإن لم يرو الثقات خلافه أنَّه لا يتابع عليه، ويجعلون ذلك علة فيه، اللَّهم إلا أن يكون ممن كثر حفظه واشتهرت عدالته وحديثه كالزهري ونحوه، وربما يستنكرون بعض تفردات الثقات الكبار أيضاً، ولهم في كل حديث نقد خاص، وليس عندهم لذلك ضابط يضبطه"، فهذا في تفردات الثقات بل والثقات الكبار، فكيف بمن في مرتبة الصدوق التي نزلت مرتبته عن الثِّقة بسبب كثرة أخطائه بالنسبة للثقة.

آخر في محمَّد بن عمرو: "من شيوخ مالك، صدوق تكلَّم فيه بعضُهم من قبل حفظه، وأخرج له الشيخان، أمَّا البخاري فمقرونًا بغيره وتعليقًا، وأمَّا مسلم فمتابعة" (علي ا.، هدي الساري، 1397هـ، صفحة 441)، وقال في موضع ثالث: "صدوقٌ في حفظه شيء، وحديثه في مرتبة الحسن، وإذا توبع بمعتبر قُبِل، وقد يتوقف في الاحتجاج به إذا انفرد بما لم يتابع عليه ويخالف فيه، فيكون حديثًا شاذًا، لكنه لا ينحط إلى الضعف فضلًا عن الوضع"، وقوله الأخير فيه أقرب لدرجة محمَّد بن عمرو من قوله فيه في "التَّقريب": "صدوقٌ له أوهام"، على أنَّ قولَه في كلامه الأخير: "لكنه لا ينحط إلى الضعف فضلًا عن الوضع" فيه نظر، وهي عبارة فضفاضة لا تدلُّ على شيء، لأنَّه إذا كان حديث الثِّقة المتَّفق على توثيقه قد يُضعَّف إذا دلَّ الدَّليل على الوهم والخطأ، فمن باب أولى مرتبة "الصَّدوق".

وأمَّا الذهبي، فقد ذكره في عدَدٍ من كتبه، وكان كلامه فيه مُتقارب، فقال في موضع: "صدوق" (عثمان، من تكلم فيه وهو موثوق أو صالح الحديث، 1406هـ - 1986م، صفحة 165)، وقال: "شيخٌ مشهور حسن الحديث" (عثمان، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، 1382 هـ - 1963 م، صفحة 673/3)، وقال: "وحديثه صالح" (أحمد ا.، تاريخ الإسلام، 2003م، صفحة 973/3)، وقال في موضع: "حسن الحديث، متهم من صحح حديثه" (عثمان، ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين، 1387 هـ - 1967م، صفحة 368)، وقال: "وحديثه في عداد الحسن" (أحمد ا.، سير أعلام النبلاء، 1405 هـ / 1985 م، صفحة 136/6)، على أنَّ هذه العبارات لا ينبغي الجمود عليها بإطلاق، لأنَّها درجات أغلبية.

هذا ما تلخَّص في درجة محمَّد بن عمرو بن علقمة وهو أنَّه "صدوق لا بأس به"، ولمَّا نقول إنَّ محمَّد بن عمرو صدوق لا بأس به، فليس معنى ذلك أنَّه حسن الحديث مُطلقًا، كُلَّما وجدنا له حديثًا نقول فيه: "حسن"، أو نحسِّن له كُلَّما وجدنا له حديثًا، وهو ما سنتكلم عليه بإذن اللهﷻ في المبحث الثَّاني.

3. المبحث الثاني: علاقة حالِ مُحمَّدِ بن عمرو بالحكم على مروياته.

قد تقدَّم في المبحث السَّابق تحقيق القول في درجة محمَّد بن عمرو بن علقمة وهو أنَّه "صدوق، لا بأس به"، ونبَّهنا آنفا أنَّ قولنا: إنَّ محمد بن عمرو صدوق لا بأس به، ليس معنى ذلك أنَّه حسنُ الحديث مُطلقًا، كُلَّما وجدنا له حديثًا نقول فيه: "حسن"، أو نحسِّن له كُلَّما وجدنا له حديثًا، كما يفعله كثيرٌ من المتأخرين والمعاصرين، معتمدين قول الذهبي فيه، أو قول ابن حجر، أو ما وصل إليه اجتهادهم بالنَّظر في كلام أئمَّة الجرح والتعديل فيه، بل هذه هي درجة محمَّد بن عمرو الأغلبية العامَّة، لكن قد تقدَّم أنَّه مختلفٌ فيه، وأنَّ هناك من ضعَّفه، وتقدَّمت الإشارة أنَّ تضعيفه من قِبل حفظة، أي ضبطه، وليس عدالته، وكان سبب تضعيفه كثرة خطئه إلا أنَّه لم يغلب ذلك على حديثه، وهذا معناه أنَّه أخطأ في

أحاديث كثيرة، ولذلك نزلت درجته عن الثِّقة، ولذلك فلا ينبغي أن يُتمسَّك بدرجته الأغلبية في تحسين حديثه أينما وُجد، لأنَّ الدرجة الأغلبية هي أحد أركان العملية النَّقدية وليست كلها.

ولاُ بدَّ هنا من التَّنبيه إلى أمرٍ مهمٍّ للغاية في باب النَّقد والحكم على الأحاديث، وهو أنَّ الدَّرجة العامة الأغلبية للرَّاوي والمستقرة في كتب الجرح والتَّعديل كانت في الغالب الأعمِّ نتيجةً لسبر مروياته ومقارنتها بمرويات من شاركوه في رواية تلك الأحاديث من الرُّواة، فيأتي النُّقَّاد للرَّاوي فيجمعون حديثه، ثمَّ يقارنون أحاديثه بمرويات الثِّقات الذين شاركوه في رواية تلك الأحاديث، فإذا وجدوه يوافق الثِّقات في الأكثر وثَّقوه، وأعطوه درجة فيقولون مثلا: "ثبت" أو "ثقة" أو "لا بأس به" أو "ليس به بأس" أو "صالح الحديث"، وغيرها من العبارات التي تدلُّ على الوثاقة، وتختلف تلك العبارات باختلاف درجة الإصابة والموافقة، فدرجة "ثقة" مثلا أو "ثبت" أعلى من درجة "لا بأس" به أو "حسن الحديث" باعتبار أنَّ إصابة من كانت درجته العامة "ثبت" أو "ثقة" أكثر من إصابة من كانت درجته "ليس به بأس"، بل وبقدر إصابته أعطيناه تلك الدرجة، لكنهم مع ذلك يعرفون الأحاديث التي أخطأ ووهم فيها بل ويحصونها ويحفظونها، وإذا وجدوا الرَّاوي يُخالف الثِّقات في الأكثر أو يتفرَّد بما لا يتابع عليه كثيرًا، ضعَّفوه، وأعطوه درجة تناسبه فيقولون مثلا: "متروك" "منكر الحديث" "سيء الحفظ" "ضعيف، لا يحتج به"، وغيرها من العبارات التي تدلُّ على التَّضعيف، وتختلف تلك العبارات باختلاف درجة الخطأ والوهم الذي نتج عن كثرة المخالفة والتفرُّد، فدرجة "منكر الحديث" مثلا أو "متروك" أدنى من درجة ضعيف أو "سيء الحفظ" باعتبار أنَّ خطأ من كانت درجته "متروك" أو "منكر الحديث" أكثر بكثير من خطأ من كانت درجته "ضعيف" أو "سيء الحفظ" بل وبسبب كثرة خطأ ووهم المتروك ترك حديثه، وبسبب كثرة وفحش الوهم حتى أصبح ملازما للرَّاوي حكمنا عليه بكونه "منكر الحديث"، لكنَّهم مع ذلك يَعرفون الأحاديث التي أصاب فيها الضَّعيف أو سيء الحفظ بل ويحصونها ويحفظونها.

ومن هذا المنطلق نقول: إنَّ درجات الرُّواة المستقرة في كتب الجرح والتعديل إنَّما هي درجات عامة في الرَّاوي وحُكمٌ أغلبيٌّ فيه، لكن الحكم على حديثه يحتاج إلى أمورٍ أخرى زائدة عن مجرَّد درجته العامة الأغلبية، ترجع أساسا إلى التأكد: هل أصاب في الحديث أم أخطأ؟ ولذلك عند إرادة الحكم على حديثٍ ما لراو ما، فدرجته العامة مثل "حسن الحديث" أو "لا بأس به" أو "سيء الحفظ" جزءٌ من العملية النَّقدية وليست هي كلها، فلا بدَّ أن ننظر في حاله مع ذلك الحديث خاصَّة، يعني هل أصاب فيه أم أخطأ؟ وعندئذٍ فالمعطيات التي تتوفَّر في روايةٍ ما لذلك الرَّاوي قد تختلف مع معطيات رواية أخرى لذلك الرَّاوي نفسه، وعندئذ فالحكم على هذه الرِّواية تختلف عن الحكم على الرواية الأخرى، وهذا الذي عبَّر عنه الأئمَّة بقولهم: "لكلِّ حديثٍ نقدُه الخاص"، فالرَّاوي سيء الحفظ وإن كان درجته العامة أنَّه سيء الحفظ إلا أنَّه قد يُصيب في بعض الأحاديث، فكما أنه ليس من شرط الثقة ألا يخطىء فكذلك ليس من شرط سيء

الحفظ ألا يصيب، فإنَّه من المعلوم كما تقدَّم تقريره قبل قليل أنَّنا ما حكمنا على الرَّاوي بكونه ثقةً إلا لما كان صوابه أكثر من خطئه، وهذا يعني أنَّه أخطأ في أحاديث يعلمها النُّقَّاد، فكذلك الرَّاوي سيء الحفظ ما حكمنا عليه بسوء الحفظ إلا لما كان خطؤه أكثر من صوابه، وهذا يعني أنَّه أصاب في أحاديث يعلمها النُّقَّاد وأئمَّة الجرح والتعديل، لكن هذا لا يجعلنا نخالف النُّقَّاد في الدَّرجة العامَّة في الرَّاوي من جهة، ولا يجعلنا في الوقت نفسه نعتمد اعتمادا كليًّا على تلك الدَّرجة العامَّة في الحكم على الأحاديث، فالدرجة العامة للراوي المستقرة في كتب الجرح والتعديل إنما هو شيءٌ أغلبيٌّ يصدق على أغلب الأحاديث التي يرويها ذلك الرَّاوي، بل وما حكم الأئمَّة عليه بتلك الدرجة إلا لما حكموا على أحاديثه، لكن هذا لا يعني أنَّ تلك الدرجة تُجعل كالقانون المطرد في كلِّ أحاديث ذلك الرَّاوي أينما وجد حكم على حديثه بها، فإذا عُلم أنَّ الثقة أو الصدوق ومن لا بأس به أو صالح الحديث أخطأ ووهم في حديثٍ ما، ضُعِّف حديثه، وإذا عُلم أنَّ سيء الحفظ والضَّعيف قد أصاب في حديث ما صُحِّح حديثه.

وعليه نقول: إنَّ محمَّد بن عمرو بن علقمة لا بأس به، هذا ملخص كلام النُّقَّاد وأئمَّة الجرح والتعديل فيه، وقد تقدَّم آنفا تقرير أنَّ درجة: "لا بأس" به أو "حسن الحديث" أو "صالح" أقلُّ من درجة "ثقة" أو "ثبت"، باعتبار أنَّ إصابة من كانت درجته العامة "لا بأس" به أو "حسن الحديث" أقل من إصابة من كانت درجته "ثقة" أو "ثبت"، بل وبقدر إصابة كل واحدٍ بالنسبة لخطئه أعطيناه الدرجة التي تليق به، وعندئذٍ فلا بدَّ من النَّظر في كلِّ حديثٍ يرويه محمَّد بن عمرو على حِدَه؛ صحيح أنَّ محمَّد بن عمرو لا بأس به وهي درجةٌ تدخل في مراتب التَّوثيق وإن كانت أقل من ثقة إلا أنَّها يشملُها اسم التوثيق، وهذا ما يجعل الأصل في حديثه الصحة، باعتبار أنَّ إصابته أكثر من خطئه، لكن في الوقت نفسه لا بدَّ أن ننظر في كلِّ حديثٍ ندرسه لمحمد بن عمرو، لاحتمال وهمه في ذلك الحديث على اعتبار أنَّه أحصيت له أخطاء كثيرة، فقد تدلُّ المعطيات والقرائن على وهمه في رواية ما، خصوصا إذا علمنا أن له أخطاء كثيرة عبرنا عليها اختصارا بقولنا في درجته: "لا بأس به"، وفي هذه الحالة–أي إذا علم أنَّه أخطأ– لا تنفع الدَّرجة الأغلبية، ومعرفة الوهم والخطأ يرجع إلى أمرين؛ الأوَّل: كلام الأئمَّة النُّقَّاد العارفين بخبايا الرِّوايات، والثَّاني: جمع الطرق والمقارنة بينهما والنَّظر في مواطن الاتفاق والاختلاف فيها، ولذلك فينبغي بذل الجهد في هذين الأمرين، وعندئذ سيتبين أو يغلب على الظنِّ، هل حفظ محمَّد بن عمرو هذه الرِّواية بعينها أو وهم فيها، وكذلك نفعل في الرواية الثانية له والثالثة والرابعة وكل مروياته، أمَّا الركون لدرجته الأغلبية والتفريط في الوقوف على كلامِ النُّقَّاد وتتبُّع الطُّرق والتدبُّر فيها جيِّدًا والمقارنة بينها، ثمَّ الحكم على حديثه بالحُسن، فهذا ليس منهج الأئمَّة في الحكم على الأحاديث، فإذا كان الثِّقة المتَّفق على وثاقته لا ينبغي الجمود في حقِّه على درجته الأغلبية المستقرة في كتب الجرح والتعديل للحكم على حديثه، والتسرُّع والاستعجال في الحكم على ظواهر الأسانيد اغترارا بالدرجة الأغلبية، بل لا بدَّ من بذل الجهد في

الوقوف على كلام النُّقَّاد وجمع طرق الحديث والنَّظر فيما يرويه ومقارنة ذلك بما رواه من شاركه في رواية الحديث، لنتيقن أو يغلب على الظنِّ أنَّه لم يهم في هذه الرِّواية، وكذلك يفعل به في الرواية الثانية والثالثة، وكل رواياته، بل إنَّ هذا يفعل حتى مع جبال الحفظ، فكيف نعتمد على الدرجة الأغلبية في مثل محمَّد بن عمرو بن علقمة ونتسرع في الحكم على حديثه بالحُسن، وقد أُحْصِيت له أخطاءٌ كثيرة، بل إنَّ تلك الأخطاء هي السبب في نزول درجته عن درجة الوثاقة أو الدرجة العليا منها، فمثل هؤلاء ينبغي التريث في الحكم على حديثهم أكثر، لقوَّةِ احتمال الوهم والخطأ في حقِّهم.

ولذلك سنضرب أمثلة من توهيم الأئمَّة لمحمَّد بن عمرو بن علقمة، نجعلها تطبيقا عَمليًّا لما قررناه آنفا في علاقة الدرجة الأغلبية للراوي بالحكم على مروياته، ولِيُعْلَم أنَّ الاغترار بالدَّرجة الأغلبية أو بظاهر الأسانيد دون تتبُّع الطرق والوقوف على كلام النُّقاد على الأحاديث من الانحراف المنهجي الذي أدخل الخلل في عمل المتأخرين والمعاصرين في الحكم على الأحاديث، خصوصًا إذا وجدنا أنَّهم–أي المتأخرون والمعاصرون– حسَّنوا أحاديث لمحمَّد بن عمرو، خطَّأه الأئمَّةُ فيها، اعتمادا على درجته الأغلبية، والله الموفق.

المثال الأول: ما أخرجه أبوداود (الأشعث، سنن أبي داود، د ت، صفحة 55)، والنَّسائي (شعيب، 1406هـ – 1986م، صفحة 64)، وابن أبي عاصم (عمرو ا.، 1411 هـ– 1991م، صفحة 251/6)، وابن حبان (حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 1414هـ – 1993م، صفحة 180/4)، والدَّارقطني (عمر، سنن الدارقطني، 1424 هـ – 2004 م، صفحة 383/1) ومن طريقه البيهقي (الحسين، معرفة السنن والآثار، 1412هـ – 1991م، صفحة 149/2)، والحاكم (محمد ا.، 1411هـ – 1990م، صفحة 174/1)، والخطيب (علي ا.، الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، د ت)، عن محمَّد بن المثنى، وابنُ المنذر (المنذر، 1405 هـ، 1985 م، صفحة 347/2)، والبيهقي (الحسين، السنن الكبرى ، 1344 هـ، صفحة 325/1)، عن أحمد بن حنبل، والدارقطني (عمر، سنن الدارقطني، 1424 هـ – 2004 م، صفحة 384/1) من طريق خلف بن سالم، ثلاثتهم–محمَّد بن المثنى، وأحمد بن حنبل، وخلف بن سالم –حدثنا محمَّد بن أبي عدي، عن محمَّد بن عمرو، حدثني ابنُ شهاب، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت أبي حبيش أنَّها كانت تستحاض، فقال لها النَّبيُّ ﷺ: «إذا كان دم الحيضة فإنَّه أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصَّلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي، فإنَّما هو عرق».

فمن نظر في ظاهر هذا الإسناد وتوقَّف عنده ولم ينظر إلى طرق الحديث الأخرى، ولا إلى كلام النُّقَّاد، صحَّحه أو حسَّنه، وقد فعل ذلك بعضُ العلماء ممن جاء بعد عصر الأئمَّة، وجماعةٌ من المتأخرين والمعاصرين، فقد صحَّحه جماعةٌ وحسَّنه آخرون، وسيأتي النَّقل عن بعضهم.

لكن أكثر الأئمَّة ممن هم أعلم بالنَّقد، أنكروا هذا الحرف، وهو قوله: "إذا كان دم الحيضة فإنَّه أسود يعرف" على محمَّد بن عمرو، وبعضهم كالنَّسائي كأنهم حمَّلوا الوهم فيه لابن أبي عدي، وذلك أنَّ قصَّة استحاضة فاطمة بن أبي حبيش قصَّة معروفة، رواها جمعٌ من الرُّواة ولم يذكروا هذا اللَّفظ، فقد رواها عائشة، وأمُّ سلمة، وعبدالله بن أبي مليكة، وغيرهم، وأشهر طرق هذه القصَّة ما روتها عائشة–رضي الله عنها–، ورواها عن عائشة، ابنُ أختها عروة بن الزبير، ورواها عن عروة جماعة؛ ابنُه هشام بن عروة، والمغيرة بن المنذر، وحبيب بن أبي ثابت، والإمام الزهري، وأبو الزناد، ومكحول، ولم يذكر ذلك اللفظ وهو قوله: "إذا كان دم الحيضة فإنَّه أسود يعرف" إلا محمَّد بن عمرو عن الزهري، وقد خالف فيه عن الزهري سهيل بن أبي صالح، وخالف كذلك كلَّ أصحاب عروة بن الزبير.

وقصَّة استحاضة فاطمة بن أبي حبيش وسؤالها النَّبيِّﷺ قصَّةٌ واحدة، وقع الاختلاف بين رُوَّاتها في نقلِ بعض ألفاظها، ومن المحال أن يكون السُّؤال قد تكرَّر بعدد تلك الألفاظ، فمن الخطأ في المنهج النَّقدي معاملة كلِّ طريقٍ من تلك الطُّرق معاملة مستقلة في منأى عن بقيَّة الطُّرق وكأنَّه لا علاقة له بها، ثمَّ الاقتصار على درجات الرُّواة فقط في الحكم على ألفاظ هذا الحديث، وهذا من الظاهرية والاعتماد الفاحش على ظواهر الأسانيد في الحكم على الحديث، والذي جعله كثيرٌ من المعاصرين –إلا من رحم الله–منهجا درجوا عليه في العمليَّة النَّقدية يتعاملون به مع الأحاديث، كان أن نتج عنه للأسف الشَّديد تصحيح ما حكم عليه الأئمَّةُ بالضعف بل وبالنَّكارة.

وتخريج طرق قصَّة استحاضة فاطمة بن أبي حبيش يطول جدًّا ليس هذا موضعه، ولفظه المشهور ما رواه هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة –رضي الله عنها–قالت، جاءت فاطمة بنت أبي حبيش، إلى النَّبيِّﷺ فقالت: يا رسول الله، إنِّي امرأة أستحاض فلا أطهر، أَفَأَدَعُ الصَّلاة؟ فقال: «لا، إنَّما ذلك عِرْق وليس بالحيضة، فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصَّلاة، وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلي»، وقد رواه عن هشام حوالي ثلاثين روايا؛ منهم الأئمة؛ مالك ووكيع بن الجراح وأبو معاوية الضرير وأبو أسامة حماد بن أسامة وسفيان بن عيينة وشعبة بن الحجاج وعبدالله بن المبارك ويحيى القطان وزائدة بن قدامة وسفيان الثوري وابن جريج ومعمر بن راشد والليث بن سعد وأيوب السختياني وأبو حنيفة.

والملاحظ على هذه الرِّواية أنَّ أصحاب هشام بن عروة اتَّفقوا على متنه وإسناده، وهي التي أخرجها أصحاب الصَّحيح، وقد ذَكَرَتْ هذه الرواية في سؤال فاطمة بنت أبي حبيش ثلاثةَ أمور مهمَّة اتَّفق جميع الرُّواة عليها؛ الأوَّل: قوله ﷺ: «إنَّما ذلك عِرْق وليس بالحيضة»، والثَّاني قوله ﷺ: «فإذا أقبلت الحيضة فدعي الصَّلاة»، والثَّالث: قوله ﷺ: «وإذا أدبرت فاغسلي عنك الدم وصلِّي»، ولم يزد في رواية جميع من تقدَّم على هذا؛ فلم يستفصل عن لون الدم، وعلَّق ترك الصلاة بمجيء الحيض، وأمرها بغسل الدم وبالصَّلاة عند ذهاب الحيض، وذكرت اللفظ المشهور لحديث فاطمة لأنَّ ذلك سينفعنا في ذكر بقيَّة

روايات هذا الحديث والحكم عليها، فقد جاء أنَّ بعضَ الرُّواة قد خالف هذا السِّياق وزاد ألفاظا ومعانيَ لم تَرِدْ في رواية أكثر أصحاب هشام بن عروة، فهل تكون تلك الزيادات صحيحة أم ضعيفة؟ فإنَّ القصَّة واحدة، والسُّؤال وقع مرةً واحدة، والذي يهمنا من بقية طرق قصَّة استحاضة فاطمة–وهي كثيرةٌ جدًّا–، طريق محمَّد بن عمرو بن علقمة، ولذلك سنقتصر على اللَّفظ الذي رواه، وكلام الأئمَّة عليه، ونشير إلى سبب إنكار الأئمَّة لذلك.

فنقول وبالله التوفيق: قد تقدَّم أنَّ محمَّد بن أبي عدي، قد روى هذا الحديث عن محمَّد بن عمرو، حدثني ابنُ شهاب الزهري، عن عروة بن الزبير، عن فاطمة بنت أبي حبيش أنَّها كانت تستحاض، فقال لها النَّبيُّﷺ: «إذا كان دم الحيضة فإنَّه أسود يعرف، فإذا كان ذلك فأمسكي عن الصَّلاة، فإذا كان الآخر فتوضئي وصلي، فإنَّما هو عرق».

هكذا رواه محمَّد بن أبي عدي من كتابة، عن عروة، عن فاطمة بنت أبي حبيش أنَّها كانت تستحاض، ثمَّ رواه مرَّة من حفظه فخالف ما في كتابه، قال أبو داود: وقال ابنُ المثنى، حدثنا به ابنُ أبي عدي من كتابه هكذا، ثم حدثنا به بعد حفظا قال: حدثنا محمد بن عمرو، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة، أن فاطمة كانت تستحاض فذكر معناه، وكذلك ذكر النَّسائي وابن أبي عاصم والدَّارقطني عن محمَّد بن المثنى مثل ما ذكره أبوداود.

وهذا الحديث بهذا اللَّفظ تفرَّد به محمَّد بن أبي عدي، عن محمَّد بن عمرو، وهو حديثٌ منكرٌ في قصَّة فاطمة بنت أبي حبيش؛ قد أنكره غيرُ واحد من الأئمَّة؛ فأنكره أبو حاتم، وذكر الطحاوي أنَّهم أنكروه عليه، وذكر الإمام أحمد أنَّ محمَّد بن أبي عدي حدَّثه به ثمَّ تركه بعد ذلك، وهذا يدلُّ أنَّ محمَّد بن أبي عدي نفسه لم يره صحيحا، وضعَّفه كذلك الدارقطني والبيهقي، وأشار إلى نكارته أبو داود، والنَّسائي، وابنُ عبد البر، ومال إلى ذلك ابنُ القيم.

قال عبدالله بن أحمد: «سمعت أبي يقول: كان ابنُ أبي عدي حدثنا به عن عائشة ثم تركه» (الحسين، السنن الكبرى ، 1344 هـ، صفحة 325/1).

وقال ابن أبي حاتم: «وسألت أبي عن حديث؛ رواه محمَّد بن أبي عدي، عن محمَّد بن عمرو، عن ابن شهاب الزهري، عن عروة، عن فاطمة، أنَّ النَّبيَّﷺ قال لها: «إذا رأيت الدم الأسود فأمسكي عن الصلاة، وإذا كان الأحمر فتوضئي»، فقال أبي: لم يتابع محمَّد بن عمرو على هذه الرواية، وهو منكر» (محمد ا.، العلل، 1427 هـ – 2006 م، صفحة 575/1).

وقال النَّسائي عقب إخراجه: «قد روى هذا الحديث غيرُ واحدٍ لم يذكر أحدٌ منهم ما ذكره ابن أبي عدي». وهذا إشارة إلى نكارته.

وقال الدَّارقطني: «وروى محمَّد بن عمرو بن علقمة هذا الحديث عن الزهري، عن عروة...، وأتى فيه بلفظ أغْرَبَ به، وهو قوله: «إنَّ دم الحيض دم أسود يعرف»» (عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 1405 هـ - 1985 م، صفحة 103/14).

وقال الطحاوي: «فاسدُ الإسناد، لم يروه إلا ابن عمرو، وقد أنكروا عليه» (علي ا.، 1425هـ-2004م، صفحة 117/3).

قلت: وجه نكارة هذه الرِّواية تكمن في أمرين؛ الأوَّل: تفرُّد محمَّد بن أبي عدي عن محمَّد بن عمرو بن علقمة عن الزهري بها، ومحمَّد بن عمرو بن علقمة في نفسه فيه خلافٌ بين أهل العلم كما تقدَّم، فمثله لا يحتمل تفرده بهذا الأصل من حديث فاطمة، فإذا انضاف إلى ذلك تفرُّده عن الإمام الزهري-وهو من المكثرين وله أصحاب كثر جدًّا ضبطوا حديثه- زادت نكارة روايته، إذ لا يحتمل تفرده عن الزهري بمثل هذا، والأمر الثَّاني: أنَّ حديث فاطمة بنت أبي حبيش روي بأكثر من خمسين طريقا؛ رواه أصحاب هشام بن عروة عن أبيه، وأصحاب الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة، وأصحاب الليث بن سعد في حديث المنذر بن المغيرة عن عروة، لم يذكر أحد منهم هذه اللفظة، ومن المعروف أنَّ النَّبيَّ ﷺ ردَّ فاطمة بنت أبي حبيش إلى العادة ولم يردها إلى التَّمييز، ولم يأت هذا إلا في لفظ حديث محمَّد بن أبي عدي عن محمَّد بن عمرو بن علقمة، وهذا يدلُّ على نكارته، ولذلك أنكره من أنكره من الأئمَّة، وقد أشار ابنُ القيم إلى نكارته لهذه العلة، فقال: «...، فإنَّ المعروف الذي في الصَّحيح إحالتها-يعني فاطمة بنت أبي حبيش- على الأيَّام التي كانت يحتسبها حيضها، وفي القروء بعينها، فأحدهما يصدق الآخر، وأمَّا إحالتها على الدم فهو الذي ينظر فيه، ولم يروه أصحاب الصَّحيح، وإنَّما رواه أبو داود والنَّسائي، وسأل عنه ابن أبي حاتم أباه فضعَّفه وقال: هذا منكر، وصححه الحاكم» (بكر ا.، 1428هـ-2007م، صفحة 313/1).

أمَّا بعضُ من جاء بعد النُّقَّاد، وكثيرٌ من المتأخرين والمعاصرين، فصحَّح هذه الرِّواية أو حسَّنها، مَشْيا مع ظاهر الإسناد، فقد قال النووي: "صَحِيح رَوَاهُ أَبُو دَاوُد وَالنَّسَائِيّ بأسانيد صَحِيحَة" (شرف، 1418هـ-1997م، صفحة 232/1)، وقال الشيخ الألباني من المعاصرين: "صحيح... وإنَّما هو حسنٌ فقط، لأنَّ فيه محمَّد بن عمرو، وهو ابن علقمة، وإنَّما أخرج له البخاري مقرونا ومسلم متابعة، وفي حفظه ضعفٌ يسير يجعل حديثه في رتبة الحسن لا الصحيح، ومع ذلك فقد صحَّح الحديث ابنُ حبان أيضًا وابنُ حزم والنَّووي، وأعله غيرُهم بما لا يقدح" (محمد ا.، 1405 هـ - 1985م، الصفحات 223/1-224)، وقال في موضع آخر بعدما حسَّن الحديث: «وأمَّا المصنف رحمه الله-يعني أبا داود-؛ فقد أشار إلى ضعف هذا الحديث، فقال فيما مضى في الكتاب قريباً: «فيه شيء»! وكذلك ضعَّفه أبو حاتم؛ فقال ابنه في «العلل»: «سألت أبي عن حديث رواه محمَّد بن أبي عدي، عن محمَّد بن عمرو، ...»، فذكر

كلام أبي حاتم المتقدِّم، ثم قال: «قلت: محمَّد بن عمرو ثقة؛ وفيه ضعف يسير في حفظه؛ وإنَّما ينظر فيه إذا خالف؛ وروايته هذه ليست بالمخالفة لرواية الأوزاعي ومن معه عن الزهري من حيث المعنى؛ بل هما موافقة ومبينة لها، ثمَّ إنَّه قد عُرِفَ أنَّ الحديث المنكر إنَّما هو الحديث يتفرد به الراوي الضَّعيف دون سائر الثقات؛ وليس محمَّد بن عمرو ضعيفاً، فلا يكون حديثه منكراً فتأمل!» (ناصر، صحيح سنن أبي داود، 1423 هـ - 2002 م، صفحة 61/2)، والله أعلم.

المثال الثَّاني: ما أخرجه الطحاوي (سلامة، شرح معاني الآثار، 1414هـ-1994م، صفحة 261/2 و328/3) و (سلامة، شرح مشكل الآثار، 1415هـ-1994م، صفحة 171/8 و281/12) وأبو أحمد الحاكم (أحمد ا.، 1425 هـ - 2004 م، صفحة 80) وأبو طاهر المخلِّص (العباس، 1429 هـ - 2008 م، صفحة 283/2)، من طريق عبد العزيز بن محمَّد الدراوردي، والطحاوي (سلامة، شرح معاني الآثار، 1414هـ-1994م، صفحة 261/2 و328/3) و (سلامة، شرح مشكل الآثار، 1415هـ-1994م، صفحة 281/12)عن موسى بن إسماعيل وحجَّاج بن منهال، عن حمَّاد بن سلمة، والبزار (عمرو ا.، 1988-2009م، صفحة 308/14) عن محمَّد بن بشار بُندار، عن عبد الوهاب بْن عَبد المجيد الثَّقفي، وأبو يعلى (المثُنى، 1404هـ - 1984م، صفحة 362/10) عن وهب بن بقية، عن خالد بن عبدالله الواسطي الطحَّان، والأزرقي (أحمد ا.، دت، صفحة 125/2) عن جدِّه أَحْمَد بن مُحَمَّد بْن الْوَلِيدِ الأَزْرَقِيِّ، عن إبراهيم بن محمَّد بن أَبي يحيى، خمستهم-الدراوردي وحمَّاد بن سلمة وعبدُ الوهاب الثَّقفي وخالدُ بنُ عبدالله الطحَّان وإبراهيمُ بنُ أَبي يحيى-ثنا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْحَجُونِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَى اللهِ، لَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ كَانَ قَبْلِي وَلَا تَحِلُّ لِأَحَدٍ بَعْدِي، وَمَا أُحِلَّتْ لِي إِلَّا سَاعَةً مِنَ النَّهَارِ، وَهِيَ بَعْدَ سَاعَتِهَا هَذِهِ حَرَامٌ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ». لفظ الطحاوي عن الدراوردي، ولفظ البزَّار عن عَبد الوهاب الثَّقفي، حَدَّثنا مُحَمد بن عَمْرو، عَن أبي سَلَمَة، عَن أبي هُرَيرة ﷺ؛ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وقف عام الفتح بالحجون فقال: "والله إنَّك لأخير أرض الله، وأحب أرض الله إلى الله، ولولاَ أني أُخْرِجتُ منك ما خرجت، وإنَّها لم تحل لأحد كان قبلي، ولاَ تحل لأحد بعدي، وَإنَّما أُحلَّت لي ساعة من نهار، ثُمَّ هي حرامٌ ساعتي هذه، لا يُعضد شجرها، ولاَ يحتش كلأها، ولاَ تلتقط ضالتها إلاَّ لمنشد"، قال: فقال رجلٌ قال- وزعم النَّاس أنَّه عباس- يا رَسولَ اللهِ إلاَّ الإذخر، فإنه لبيوتنا ولقبورنا ولعيوننا، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: "إلاَّ الإذخر"، ونحوه لفظ الأزرقي وأبي يعلى وأبي أحمد الحاكم.

فمن نظر في ظاهر هذا الإسناد وتوقَّف عنده ولم ينظر إلى طرق الحديث الأخرى، ولا إلى كلام النُّقَّاد، صحَّحه أو حسَّنه، لثقة رجاله، لكن الأئمَّةُ لم يغتروا بذلك، بل أنكروا هذا الحديث بهذا الإسناد على محمَّد بن عمرو، ووهَّموه في روايته عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وإنَّما هذا المتن يروى عن

أبي سلمة، عن عبدالله بنِ عَدِيِّ بنِ الحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّﷺ، عن النَّبيِّﷺ، كما رواه الإمام الزهري، وفي متنه: أَنَّ عبدالله بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ، وليس بالحجون.

قال ابنُ أبي حاتم: "وسألتُ أبِي وأبا زُرعة، عَن حدِيثٍ؛ رواهُ مُحمّدُ بنُ عَمرٍو، عن أبِي سلمة، عن أبِي هُريرةﷺ، أنَّ النّبِيّﷺ خطب بِالحزورةِ، فقال: "إنّكِ أحبُّ أرضِ اللهِ إليَّ، ولولا أنِّي أُخرِجتُ ما خرجتُ مِنهُ"، فقالا: هذا خطأٌ، وهِم فِيهِ مُحمّدُ بنُ عمرٍو، ورواهُ الزُّهرِيُّ، عن أبِي سلمة، عن عبدالله بنِ عدِيِّ بنِ الحمراءِﷺ، عنِ النّبِيِّﷺ، وهُو الصّحِيحُ" (محمد ا.، العلل، 1427 هـ - 2006 م، صفحة 320/1)، وروى الترمذي حديث الزهري من طريق اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنه، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عبدالله بْنِ عَدِيِّ بنِ حَمْرَاءَ، قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللهﷺ وَاقِفًا عَلَى الحَزْوَرَةِ فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ»: ثمَّ قال عقبه: "«هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ»، وَقَدْ رَوَاهُ يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، نَحْوَهُ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أبي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَﷺ، عَنِ النَّبِيِّﷺ «وَحَدِيثُ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عبدالله بْنِ عَدِيِّ بْنِ حَمْرَاءَ عِنْدِي أَصَحُّ»" (عيسى، الجامع=سنن الترمذي، 1395 هـ - 1975 م، صفحة 722/5)، وقال البيهقي عقب رواية معمر عن الزهري الآتية: "وَهَذَا وَهْمٌ مِنْ مَعْمَرٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَيْضًا وَهْمٌ، وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ" (الحسين، دلائل النبوة، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 518/2).

وحديثُ الزُّهري روي بطرق كثيرة عنه، وتخريجها يطول وليس هذا محل البسط في ذلك، لكن نقول اختصارًا: إنَّ حديث الزُّهري رواه أكثرُ أصحابه، وهم شعيب بن أبي حمزة[1]، وعقيل بن خالد بن عقيل[2]، وابن أبي ذئب[3].

---

[1] - أخرج روايته: أحمد في المسند(18715/31)، والطبراني في مسند الشاميين(174/4)، وأبو نعيم الأصبهاني في معرفة الصحابة(1728/3)، من طريق عن أبي اليمان الحكم بن نافع، وأخرج الحاكم في المستدرك(489/3) من طريق بشر بن شعيب، كلاهما-أبو اليمان وبشر بن شعيب- أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، أَخْبَرَنَا أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ فِي سُوقِ مَكَّةَ: "وَاللهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَى اللهِﷻ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ". لفظ أحمد.

[2] - أخرج روايته: الترمذي في الجامع(رقم: 3925)، وابن ماجه في السنن(رقم: 3108)، والنسائي في الكبرى(248/4 رقم 4238)، والدرامي في السنن(ص 604)، وابن حبان(22/9 رقم 3708)، والعسكري في تصحيفات المحدثين(87/1 و250/1)، والحاكم في المستدرك(8/3)، من طرق عن الليث بن سعد عن عقيل بن خالد بن عقيل عن الزهري، بمثل رواية شعيب بن أبي حمزة المتقدمة.

[3] - أخرج روايته: ابن أبي عاصم في الآحاد والمثاني(448/1 رقم 622)، والأزرقي في أخبار مكة(154/2)، عن حماد بن مسعدة عن ابن أبي ذئب عن الزهري به.

وصالح بن كيسان[1]

[1] - أخرج روايته: أحمد في المسند(12/31 رقم 18716)، والنَّسائي في الكبرى(248/4 رقم 4239)، وابن أبي خيثمة في التاريخ الكبير(181/1)، وعبد بن حميد في المنتخب من المسند(ص 177 رقم 491)،وابنُ أبي عاصم في الآحاد والمثاني(447/1 رقم 621)، وابن قانع في معجم الصحابة(98/2 و176/2)، من طرق عن إِبْرَاهِيم بن سَعْدٍ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ مِنْ مَكَّةَ يَقُولُ لِمَكَّةَ: "وَاللهِ إِنَّكِ لَأَخْيَرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَى اللهِﷻ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ".

هكذا أخرج هؤلاء كلُّهم هذا الحديث عن صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عن أَبِي سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عَبْدِ اللهِ بن عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ، لكن قال ابن أبي حاتم في العلل(322/1 مسألة رقم: 836): "وسألتُ أبي عَن حديثٍ؛ رواهُ إبراهيمُ بنُ سعدٍ، عن صالحِ بنِ كيسان، عنِ الزُّهريِّ، عن أبي سلمة بنِ عَبدِ الرّحمنِ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الخِيارِ، أنّهُ سمِع النّبيّﷺ يقُولُ لِمكّة: "واللهِ إنّكِ لخيرُ أرضِ اللهِ، وأحبُّ أرضِ اللهِ إليّ، ولولا أنِّي أُخرِجتُ مِنكِ ما خرجتُ"، قال أبي: هذا خطأٌ، رواهُ شُعيبُ بنُ أبي حمزة وغيرُ واحِدٍ، عنِ الزُّهريِّ، عن أبي سلمة، عن عَبدِ اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الحمراءِ".

فذكر الإمام أبو حاتم أنَّ إبراهيمَ بنَ سعدٍ رواه عن صالحِ بنِ كيسان، عنِ الزُّهريِّ، عن أبي سلمة بنِ عَبدِ الرّحمنِ، عن عُبيدِ اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الخِيارِ، يعني جعل راوي هذا الحديث عن النبيﷺ هو عُبيدُ اللهِ بنُ عدِيِّ بنِ الخِيارِ، ونصَّ أبو حاتم أنَّ هذا خطأ، وفي كلام الإمام أبي حاتم ما يدلُّ على أن صالح بن كيسان هو الذي أخطأ في اسم الصَّحابي، بدليل قوله: "رواهُ شُعيبُ بنُ أبي حمزة، وغيرُ واحِدٍ، عنِ الزُّهريِّ، عن أبي سلمة، عن عَبدِ اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الحمراءِ"، لكن قد عرفت كما سبق في التخريج أنَّ كل المصادر التي روت حديث صالح بن كيسان ذكرت أنَّ الصحابي هو عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ، كما رواه شعيبُ بنُ أبي حمزة ومن معه، وكذلك قاله الإمام الدارقطني في "العلل"، فقد تكلم على هذا الحديث، وفيه قوله كما في العلل(254/9): "رَوَاهُ عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ، عَنِ النَّبِيِّﷺ، وَكَذَلِكَ رَوَاهُ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ، وَشُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، وَعُقَيْلُ بْنُ خَالِدٍ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدِ بْنِ مُسَافِرٍ، وَمَعْمَرُ بْنُ أَبَانَ بْنِ عِمْرَانَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ"، ولم أقف على طريقٍ من طرق رواية صالح بن كيسان فيه تسمية الصَّحابي بـ: عُبيدِ اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الخِيارِ، فلعل ابن أبي حاتم سأل أباه عن طريق لم تصل إلينا فيه تسمية الصحابي في رواية صالح بن كيسان بـ: عُبيدِ اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الخِيارِ، والله أعلم.

ثم بعد كتابة هذا وقفت-واستفدته من تعليق المحققين على علل ابن أبي حاتم- على طريق فيه تسمية الراوي عن النبيِّﷺ بعبد اللهِ بنِ عدِيِّ بنِ الخِيارِ، وذلك فيما أخرجه العسكري في تصحيفات المحدثين(87/1): عن أَحْمَد بْن مَنْصُورٍ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ، حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَبْدَ الله ابْن عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ، فَذَكَرَهُ، ثم قال العسكري: "وَهِمَ فِيهِ-أي إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ- مِنْ وَجْهَيْنِ؛ أَنَّ هَذَا الْحَدِيثَ هُوَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ، وَالثَّانِي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ لَمْ يَلْحَقِ النَّبِيَّﷺ وَلَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ، وَالصَّحِيحُ مَا حَدَّثَنَا بِهِ ابْنُ أَبِي دَاوُدَ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ حَمَّادٍ زُغْبَةُ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ عَبْدَ الله بن عدي ابْن الْحَمْرَاءِ الزُّهْرِيَّ قَالَ رَأَيْتُ النَّبِيَّﷺ وَاقِفًا بِالْحَزْوَرَةِ وَهُوَ يَقُولُ: "وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَيَّ وَلَوْلا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ" هَذَا هُوَ الْحَدِيثُ"، وإسناد العسكري في هذا الحديث من طريق إبراهيم بن سعد هو نفسه إسناد الإمام النسائي، فقد أخرجه النسائي: أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ ابْنِ الْحَمْرَاءِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ عَلَى رَاحِلَتِهِ بِالْحَزْوَرَةِ بِمَكَّةَ يَقُولُ لِمَكَّةَ: «وَاللهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَى اللهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ»، وهذا مشكل، لأنَّ الإسناد واحد وفي إسناد العسكري تسمية الراوي بعَبْد الله ابْن عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، بينما في إسناد النَّسائي تسميته بعَبْدِ اللهِ بْنَ عَدِيِّ ابْنِ الْحَمْرَاءِ، كما هو في جميع المصادر، لكن يزول هذا الإشكال بما ذكره الإمام أحمد، فقد نقل عنه العسكري قوله: " كَانَ فِي نُسْخَةِ يَعْقُوبَ يَعْنِي الزُّهْرِيَّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ حَدِيثٌ وَقَفَ بِالْحَزْوَرَةِ فَلَمَّا رَجَعَ إِلَى أَصْلِهِ وَجَدَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ وَيُقَالُ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ بْنَ سَعْدٍ وَهِمَ فِيهِ"، وهذا يدلُّ على أنَّه وقع في كتاب يعقوب بن

وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي[1]، وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ خَالِدِ بنِ مُسَافِرٍ ومعمَرُ بنُ أَبَانَ بنِ عِمْرَانَ[2]، رووه عنه، قال: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، أَنَّ عبدالله بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ أَخْبَرَهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِﷺ وَهُوَ وَاقِفٌ بِالْحَزْوَرَةِ مِنْ مَكَّةَ، يَقُولُ لِمَكَّةَ: "وَاللهِ إِنَّكِ لَأَخْيَرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللهِ إِلَى اللهِﷻ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ".

هكذا رواه شعيب بن أبي حمزة وعقيل بن خالد بن عقيل وابن أبي ذئب وصالح بن كيسان وعبيد الله بن أبي زياد الرصافي وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ خَالِدِ بنِ مُسَافِرٍ ومعمَرُ بنُ أَبَانَ بنِ عِمْرَانَ، عن الزهري، عن أَبي سَلَمَةَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن عبدالله بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ عن النَّبيﷺ، وخالفهم معمر بن راشد، فرواه- في المشهور عنه[3]-عن الزهري[4]، عن أَبي سَلَمَةَ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عن أبي هريرةﷺ، عن النَّبيﷺ، بمثل الرِّواية المشهورة عن محمَّد بن عمرو بن علقمة، لكن الأئمَّة وهَّموا معمرًا في هذه الرِّواية، وقالوا إنَّه سلك الجادة، والصَّحيح ما رواه الجماعة عن الزهري، قال البيهقي عقب رواية معمر: "وَهَذَا وَهْمٌ مِنْ مَعْمَرٍ، وَاللهُ أَعْلَمُ، وَقَدْ رَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ أَيْضًا وَهْمٌ، وَالصَّحِيحُ رِوَايَةُ الْجَمَاعَةِ" (الحسين، دلائل النبوة، 1408 هـ - 1988 م، صفحة 518/2)، وقال ابن حجر: "انفرد برواية حديثه الزهري، واختلف عليه فيه، فقال: الأكثر: عنه، عن أبي سلمة، عن عبدالله بن عدي بن الحمراء، وقال معمر فيه: عن الزّهريّ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرةﷺ، ومرة أرسله، وقال ابن أخي الزّهريّ: عن محمَّد بن جبير بن مطعم، عن عبدالله بن عدي، والمحفوظ الأوّل" (علي ا.، الإصابة

= إبراهيم بن سعد عَبْدَ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، ولعله سلك الجادة، فكتب اسم الصحابي على سبيل التوهم، ثم ضبطه، والحاصل أن تسمية شيخ أبي سلمة في هذا الحديث في رواية صالح بن كيسان قد روي فعلا أنه عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْخِيَارِ، وهذا الذي سأل ابن أبي حاتم عنه أباه، وكذلك تسمية الصحابي بعَبْد الله بن عدي ابْن الْحَمْرَاءِ في رواية صالح بن كيسان قد وجدت، وهي التَّسمية الصحيحة، وهو الذي رواه صالح بن كيسان بعدُ، وهي الرِّواية التي أخرجها الأئمة فيما تقدم عنهم في التخريج، والله أعلم.

[1] - أخرج روايته: الفاكهي في أخبار مكة(192/4)، عن حَجَّاجِ بْنِ أَبِي مَنِيعٍ، عَنْ جَدِّه عبيد الله بن أبي زياد الرصافي، عَنِ الزُّهْرِيِّ به.

[2] - ذكر روايتهما: الدارقطني في العلل(254/9).

[3] - أخرج روايته المشهورة: أخرجها أحمد(13/31 رقم 180717)، والبزار(279/14 رقم 7874) عن أحمد بن منصور الرمادي، كلاهما- أحمد وأحمد بن منصور-حدَّثنا عبد الرزاق، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَﷺ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّﷺ عَلَى الْحَزْوَرَةِ، فَقَالَ: "عَلِمْتُ أَنَّكِ خَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ الْأَرْضِ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَلَوْلَا أَنَّ أَهْلَكِ أَخْرَجُونِي مِنْكِ مَا خَرَجْتُ"، هكذا رواه أحمد وأحمد بن منصور الرمادي عن عبد الرزاق عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ، والذي في مصنف عبد الرزاق-كما سيأتي-أنَّ عبد الرزاق رواه عن معمر عن الزهري عن أبي سلمة مرسلا، فالله أعلم.

[4] - ورواه ابن أخي الزهري بوجه آخر، فقد أخرج الطبراني في الأوسط(144/1 رقم 454)، والحاكم في المستدرك(315/3)، من طريق عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ الدَّرَاوَرْدِيُّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِ قَالَ: وَقَفَ رَسُولُ اللَّهِﷺ عَلَى الْحَزْوَرَةِ، فَقَالَ: «وَاللَّهِ إِنِّي لَأَعْلَمُ أَنَّكِ خَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ». قال الطبراني عقبه: "لَمْ يَرْوِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَخِي الزُّهْرِيِّ إِلَّا الدَّرَاوَرْدِيُّ".

في تمييز الصحابة، 1415 هـ، صفحة 152/4)، وهو قول الدَّارقطني (عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 1405 هـ - 1985 م، الصفحات 254/9-255)[1]، وهو مقتضى كلام الأئمَّة أبي حاتم وأبي زرعة والترمذي، فإنَّهم وهَّموا-كما تقدَّم-طريق محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ، وقالوا الصَّحيح هو أبي سلمة عن عبدالله بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ عن النَّبيﷺ.

فإذا كانت رواية معمر عن الزهري وهمٌ وخطأ، فلا تُقوِّي رواية محمَّد بن عمرو بن علقمة، لأنَّ الخطأ يبقى خطأ.

والدَّليل على أنَّ معمرا لم يضبط هذا الحديث جيِّدا، وأنَّ روايته عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ وهمٌ، أنَّه اضطرب فيه، فرواه مرة هكذا، ورواه مرة كما رواه الجماعة عن الزُّهري[2]، ورواه مرة عن الزُّهري عن أبي سلمة مرسلا[3]، ورواه مرة عن الزهري عن أبي سلمة عن بعضهم، ولم يسمِّهن وكأنه لما تردد في شيخ أبي سلمة لم يسمه في هذه الرواية[4]، والله أعلم.

إذًا، رواية الزُّهري من طريق معمر لا تُعتبر متابعة لرواية محمَّد بن عمرو فنصحِّحُ هذا الوجه بها، ونقول إنَّ أبا سلمة روى الحديث على الوجهين، لأنَّ رواية معمر وهمٌ منه، فلا تصح متابعة الزهري من هذا الوجه أصلا، فلا تُقوِّي غيرها لأنَّها محض الخطأ، فوجودها كعدمها.

---

[1] - فقد تكلم على هذا الحديث وذكر الخلاف على الزهري ومحمد بن عمرو بن علقمة، ثم قال في الأخير: "وَالصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"، والظاهر أنَّه خطأ، فإن سياق كلام الدارقطني يدل على ترجيحه طريق الزهري عن أبي سَلَمَة، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ، وقد نبَّه محقق العلل أنَّ هناك سقطا في هذا الموضع من "العلل"، فالظاهر جدا أنَّ السقط أدخل الإخلال في كلام الدارقطني في هذا الموضع، أو يكون سبق قلم من الدارقطني أو من الراوي عنه أو ناسخ المخطوط، فعوضا أن يكتب: "والصحيح عن الزهري عن أبي سَلَمَة، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ، كتب: "وَالصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ"، لأنَّ سياق كلام الإمام الدارقطني يدل على ترجيح طريق الزهري عن أبي سَلَمَة، عن عَبْدَ اللهِ بْنَ عَدِيِّ بْنِ الْحَمْرَاءِﷺ، كما عليه النُّقَّاد، والله أعلم.

[2] - أخرج هذا الوجه: الأزرقي في أخبار مكة(154/2) عن مُحَمَّدِ بْنِ إِدْرِيسَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْوَاقِدِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مَعْمَرٌ، وَابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ بْنِ عَدِيِّ بْنِ أَبِي الْحَمْرَاءِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِﷺ يَقُولُ وَهُوَ فِي الْحَزْوَرَةِ: «وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ»، فرواية معمر هنا مقرونة برواية ابن أبي ذئب، وهي مثل رواية الجماعة عن الزهري، لكن هذا الوجه من طريق مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ الْوَاقِدِيِّ، وهو متروك الحديث عند المحدثين.

[3] - أخرج هذا الوجه: عبد الرزاق في المصنف(26/5 رقم 8868)، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ: وَقَفَ النَّبِيُّﷺ بِالْحَزْوَرَةِ فَقَالَ: «قَدْ عَلِمْتُ أَنَّكِ خَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَأَحَبَّ الْأَرْضِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْلَا أَنَّ أَهْلَكِ أَخْرَجُونِي مَا خَرَجْتُ».

[4] - أخرج هذا الوجه: أحمد في المسند(14/31 رقم 18118): حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ خَالِدٍ، حَدَّثَنَا رَبَاحٌ، عَنْ مَعْمَرٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ بَعْضِهِمْ، أَنَّ رَسُولَ اللهِﷺ قَالَ وَهُوَ فِي سُوقِ الْحَزْوَرَةِ: "وَاللهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ، وَأَحَبُّ الْأَرْضِ إِلَى اللهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ"، لكن أخرج النسائي هذا الحديث في الكبرى(248/4 رقم 4240) بذكر أبي هريرةﷺ كما هي الرواية المشهور، لكن بإسقاط رباح، فقال: أَخْبَرَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ مَعْمَرًا، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَﷺ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ فِي سُوقِ الْحَزْوَرَةِ بِمَكَّةَ: «وَاللهِ إِنَّكَ لَخَيْرُ أَرْضِ اللهِ وَأَحَبُّ الْبِلَادِ إِلَى اللهِ، وَلَوْلَا أَنِّي أُخْرِجْتُ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ»، فأسقط رباحا، ورواه عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ.

فتعيَّن أنَّ محَّمد بن عمرو بن علقمة وهم في إسناد هذا الحديث كما قاله النقَّاد، والذي يدل أنَّه لم يضبطه كذلك أنَّه رواه عن أبي سلمة مرسلا، فقد أخرج عليُّ بنُ حجر السعدي، عن إسماعيل بن جعفر المدني (جعفر ا.، 1418 هـ - 1998 م، صفحة 283)، والأزرقي (أحمد ا.، دت، صفحة 156/2) من طريق عنْ عُثْمَانَ بْنِ سَاجٍ، كلاهما-إسماعيل بن جعفر المدني وعُثْمَانُ بنُ سَاجٍ- أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عنْ أَبِي سَلَمَةَ أَنَّ رَسُولَ اللهﷺ وَقَفَ عَامَ الْفَتْحِ عَلَى الْحَجُونِ، ثُمَّ قَالَ: «وَاللَّهِ إِنَّكِ لَخَيْرُ أَرْضِ اللَّهِ، وَإِنَّكِ لَأَحَبُّ أَرْضِ اللَّهِ إِلَى اللَّهِ، وَلَوْ لَمْ أُخْرَجْ مِنْكِ مَا خَرَجْتُ...».

المثال الثَّالث: ما أخرجه أحمد (حنبل، 1421 هـ - 2001 م، صفحة 315/14) عن سليمان بن داود الهاشمي، والطحاوي (سلامة، شرح معاني الآثار، 1414هـ-1994م، صفحة 92/4) و (سلامة، شرح مشكل الآثار، 1415هـ-1994م، صفحة 80/14)عن عليِّ بن معبد، وعليُّ بن حجر السعدي (جعفر ا.، 1418 هـ - 1998 م، صفحة 261) ومن طريقه النسائي (شعيب، 1406هـ - 1986م، صفحة 277/6) وابن حبان (حبان، صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، 1414هـ - 1993م، صفحة 533/11)، ثلاثتهم-سليمان بن داود الهاشمي وعليِّ بن معبد وعليُّ بن حجر السعدي-أَخْبَرَنَا إِسمَاعِيلُ بن جعفر، وأخرجه النَّسائي (شعيب، 1406هـ - 1986م، صفحة 277/6) عن إسحاق بن راهوية عن عبدة بن سُلَيْمان وعيسى بن يونس، وابن أبي شيبة (محمد ا.، 1409هـ، صفحة 509/4) ومن طريقه ابن ماجه (يزيد، دت، صفحة 796/2)، عن يحيى بن زكريا بن أبي زائدة، والبزار (عمرو ا.، 1988-2009م، صفحة 330/14) عن أحمَد بنِ مَنْصُورِ بنِ سَيَّارٍ، حَدَّثنا مُحَمد بن بشر، وأبو زرعة الدمشقي (عمرو ا.، الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه، 1423هـ -2003م، صفحة 263) عن حميد بن زنجويه ثنا محمد بن عبيد، والخطيب البغدادي (علي ا.، موضح أوهام الجمع والتفريق، 1407م، صفحة 439/2) من طريق أحمَدَ بنِ يُونُسَ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ، سبعتهم-إِسمَاعِيلُ بن جعفر وعبدة بن سُلَيْمان وعيسى بن يونس ويحيى بن زكريا بن أبي زائدة ومُحَمد بن بشر ومحمد بن عبيد وأَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ-حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَﷺ، أَنَّ النَّبِيَّﷺ، قَالَ: "لَا عُمْرَى، فَمَنْ أُعْمِرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ". هذا لفظ إسماعيل بن جعفر عند جميعهم، وهو لفظ يحيى بن زكريا ومحمد بن عبيد وأبي بكر بن عياش، ولفظ عيسى بن يونس وعبدة بن سليمان ومحمد بن بشر: «مَنْ أُعْمِرَ شَيْئًا فَهُوَ لَهُ».

فمن نظر في ظاهر هذا الإسناد وتوقَّف عنده ولم ينظر إلى طرق الحديث الأخرى، ولا إلى كلام النُّقَّاد، صحَّحه أو حسَّنه، وقد فعل ذلك جماعةٌ من المتأخرين والمعاصرين، فقد صحَّحه جماعةٌ وحسَّنه آخرون، وسيأتي النَّقل عن بعضهم، لكن الأئمَّةُ لم يغتروا بذلك، بل أنكروا هذا الحديث بهذا الإسناد على محمَّد بن عمرو، ووهَّموه في روايته عن أبي سلمة، عن أبي هريرةﷺ، وإنَّما هذا المتن يرويه أبو سلمة

عن جابرﷺ، فقد رواه الزُّهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابر بن عبدالله عن النَّبيﷺ وهو الذي أخرجه صاحبا الصحيح[1]، والزُّهري ويحيى بن أبي كثير أثبت بمراجل من محمَّد بن عمرو، ويحيى بن أبي كثير أوثق النَّاس في أبي سلمة بن عبد الرحمن.

قال ابن أبي حاتم: "وسألتُ أَبِي عَنْ حديثٍ رَوَاهُ محمَّد بْنُ خَالِدٍ الوَهْبِي، عَنِ محمَّد بْن عَمْرِو بْنِ عَلْقَمة، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ أَبِي هريرةﷺ، عن النبيِّﷺ؛ أَنَّهُ قَالَ: "لا عُمْرَى؛ فَمَنْ أُعْمِرَ شَيْئًا، فَهُوَ لَهُ"، قَالَ أَبِي: يَرْوِي هَذَا الحديثَ يَحْيَى بنُ أَبِي كَثِير، عَنْ أَبِي سَلَمة، عَنْ جَابِرٍ، عَنِ النبيِّﷺ، وَهُوَ أشبهُ، وَهَذَا مِنْ محمَّد بن عمرو" (محمد ا.، العلل، 1427 هـ - 2006 م، صفحة 626/6).

وقول الإمام أبي حاتم: "وهذا مِن محمَّد بن عمرو"، من عبارات التَّعليل، أي أنَّ محمَّد بن عمرو وهم فيه.

وقال البزَّار عقب الحديث: "وهذا الحديث إنَّما يُعرف عن أبي سَلَمَة، عن جابر، هكذا رواه الزُّهْرِيّ، ورواه عَمْرو بن علي، عن مُحَمد بن عَمْرو، عَن أبي سَلَمَة عن جابرﷺ" (عمرو ا.، 1988-2009م، صفحة 330/14).

وقال أبو زرعة الدمشقي وقد أخرج رواية محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ، ثمَّ أردفها برواية الزهري ويحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة عن جابرﷺ: "القولُ قول الزهري ويحيى بن أبي كثير" (عمرو ا.، الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه، 1423هـ -2003م، صفحة 264).

وقال الإمام الدارقطني وقد سئل عن حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة: "يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، عَنْ أَبِي سلمة، عن أَبِي هُرَيْرَةَ، مَرْفُوعًا، وَرَوَاهُ صَالِحُ بْنُ أَبِي الْأَخْضَرِ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا أَيْضًا، والصَّحِيحُ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرٍ" (عمر، العلل الواردة في الأحاديث النبوية، 1405 هـ - 1985 م، صفحة 285/9).

فهؤلاء الأئمَّة النُّقاد كلُّهم حكموا على رواية محمَّد بن عمرو بالوهم في هذا الإسناد، ولم أقف على مخالفٍ لهم في عصرهم ممَّن هم مثلهم في النَّقد والمعرفة، وسبب توهيم محمَّد بن عمرو واضحٌ، وهو مخالفته للزهري ويحيى بن أبي كثير، وأين يقع حفظ محمَّد بن عمرو مع حفظ الزهري ويحيى بن أبي كثير، فإنَّ الواحد منهما لو خالف محمَّد بن عمرو لحكم له، كيف وقد اجتمعا على مخالفته، خصوصا وأنَّ يحيى بن أبي كثير أوثق الناس في أبي سلمة، ولا يقول قائل: إنَّ أبا سلمة قد يكون عنده الحديث على الوجهين؛ عن أبي هريرةﷺ وعن جابرﷺ، فروى محمَّد بن عمرو وجه، وروى الزهري ويحيى بن أبي كثير الوجه الآخر، إذ لا منافاة بين الرِّوايتين، خصوصا أنَّ أبا سلمة من المكثرين، فلا يبعد عنه ذلك

[1] - أخرج رواية الزهري عن أبي سلمة: مسلم(رقم: 1625(20 و21 و22 و23 و24))، وغيره، ورواية يحيى بن أبي كثير: أخرجها البخاري(رقم: 2625)، ومسلم(رقم: 1625(25))، وغيرهما.

وخصوصا وقد روي عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرةﷺ كما رواه عنه صالح بن أبي الأخضر، والجواب أنَّ ذلك كله من الاحتمالات العقلية التي لا دخل لها في النَّقد خصوصا إذا كانت الأدلة والقرائن تأبي ذلك، كيف وقد نصَّ النُّقَّاد –كما تقدَّم– على توهيم محمَّد بن عمرو في هذا الإسناد، فعندئذ لا نتردد في الحكم على هذا الإسناد بالوهم، وأنَّ محمَّد بن عمرو سلك الجادة فيه، لأنَّ أبا سلمة بن عبد الرحمن كثير الرِّواية عن أبي هريرةﷺ ، ولم يرو عن جابرﷺ روايته عن أبي هريرةﷺ، فحفظ الزهري ويحيى بن أبي كثير الطريق غير المشهورة لضبطهم وإمامتهم، ووهم محمَّد بن عمر، فجرى على لسانه الطريق السهلة، لنزول مرتبته في الحفظ عن الدرجة العليا من الإتقان، والذي يدلُّ على أنَّ هذا الحديث مشهورٌ عن جابر بن عبداللهﷺ أنَّ أبا سلمة قد توبع عليه فيه، فقد رواه عن جابر كذلك: عطاء بنُ أبي رباح وأبو الزبير المكي ووهب بن كيسان وغيرهم.

أما كثيرٌ من المتأخرين والمعاصرين، فصحَّح هذه الرِّواية أو حسَّنها، مَشْيا مع ظاهر الإسناد، فقد قال البوصيري: "هذَا إِسْنَاد صَحِيح رِجَاله ثِقَات" (بكر ا.، 1403 هـ، صفحة 57/3)، وقال أحمد شاكر: "إسناده صحيح" (محمد ا.، مسند الإمام أحمد بن حنبل بتحقيق أحمد شاكر، 1416 هـ – 1995 م، صفحة 388/8)، وقال الألباني على إسناد محمَّد بن عمرو: "وهذا سند جيد" (محمد ا.، 1405 هـ – 1985م، صفحة 50/6)، وقال في موضعٍ على الحديث: "حسنٌ صحيح" (ناصر، صحيح وضعيف سنن ابن ماجة، دت)، وقال محققو مسند أحمد: "إسناده حسن، لأجل محمَّد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي، فإنَّه صدوق حسن الحديث" (حنبل، 1421 هـ – 2001 م، صفحة 315/14 حاشية).

فقارن بين كلام أئمَّة النَّقد على هذا الحديث، وبين كلام من تقدَّم ذكرهم من المتأخرين والمعاصرين، ليظهر لك أهمية الأمر الذي أشرنا إليه آنفا في مسألة الحكم على الأحاديث، وهو وجوب تتبع طرق الحديث والنَّظر في مواطن الاتفاق والاختلاف والتفرد، والوقوف على كلام النقَّاد على الأحاديث، فإنَّ ذلك كفيلٌ بإذن اللهﷻ بجعل حكمنا على الأحاديث صوابا أو يغلب على الظنِّ صوابه، طبعًا، لمن أحسن فهم كلام النُّقاد وتوظيفه، وفَقُهَ المقارنة بين طرق الحديث، وذلك بالوقوف على مدار الإسناد، والنَّظر في الموافقة والمخالفة، والمشاركة والتَّفرُّد، والاختلاف والاضطراب، ومتى تكون المخالفة مقبولة ومتى تكون مردودة، ومتى يقبل التفرُّد ومتى يُردُّ، والأمور التي ينبغي النظر إليها في ذلك، كدرجة الرَّاوي، وشيخه الذي روى عنه، هل مكثر أم لا؟ وطبقة الرَّاوي، هل هي من الطبقات المتقدِّمة التي يحتمل فيها التفرد أم هي من المتأخرة التي يكون فيها التفرد نادرا، وكذا النَّظر في المتن المروي، هل هو من الأمور المهمَّة التي تتوافر الدواعي على نقله أم هو أقل من ذلك، وغيرها من الأمور التي تمثِّل بمجموعها العملية النَّقدية، وقد تقدَّم أنَّ درجة الراوي هي جزءٌ من العلمية النَّقدية وليست كلها، فالاقتصار عليها وحدها خللٌ واضح في الحكم على الأحاديث، وأحسب أنَّ كلام النُّقَّاد على الحديث–إن وُجد–قد اشتمل على كلِّ ما

تعلق بالعملية النَّقدية لحديث ما، فإنْ لم يوجد كلام النُّقَّاد، فيستعان بتصرفاتهم على آحاد المسائل الماضية، وكيف تعاملوا معها في أحاديث تكلموا عليها، لنوظِّف ذلك في أحاديث لم يتكلموا عليها بأعيانها.

فمثلا: الحديثان المذكوران في المثال الثَّاني والثالث، رواهما محمَّد بن عمرو بن علقمة، عن أبي سلمة، عن أبي هريرةﷺ وسندها حسن في الظَّاهر، لكن وهَّم الأئمَّةُ فيها محمَّد بن عمرو، رغم أنَّه من المشهورين بالرِّواية عن أبي سلمة، لأدلة دلت على وهمه، فمحمَّد بن عمرو رغم كونه مشهور الرواية عن أبي سلمة إلا أنه يهم عنه، بل إنَّ أغلب أوهامه عنه، فلا ينبغي الجمود على درجة محمد بن عمرو الأغلبية بكونه لا بأس به، أو أنه مشهور الرواية عن أبي سلمة، لنسارع في تصحيح أو تحسبن حديثه بذلك، بل لا بد من النظر فيما سبق ذكره، وبذلك تعرف منزلة الأئمَّة النقاد في النَّقد، فانظر مثلا كيف وهَّم الأئمَّةُ محمد بن عمرو في الأحاديث السابقة، وانظر إلى قول الإمام يحيى بن معين المتقدِّم في محمَّد بن عمرو، فقد قال ابنُ أبي خيثمة: سمعت يحيى بن معين يقول: "لم يزل النَّاسُ يتَّقون حديث محمَّد بن عمرو، قيل له: ما عِلَّةُ ذلك؟ قال: كان محمد بن عمرو مرَّة يحدِّثُ عن أبي سلمة بالشيء رأيه، ثمَّ يحدِّثُ به مرَّة أخرى عن أبي سلمة عن أبي هريرة"، وهذا يعني أنَّ الأئمَّة سبروا أحاديث محمَّد بن عمرو عن أبي سلمة، وقارنوها بمن رواها عن أبي سلمة من غير محمَّد بن عمرو، فوجدوا أنَّه يهم في بعضها، حتى إنَّه يجعل قول أبي سلمة أحيانا من المرفوع على سبيل الوهم والخطأ.

والخلاصة أنَّ محمَّد بن عمرو بن علقمة روى حديثا كثيرا؛ أصاب في أكثره، ولأجل ذلك قلنا إنَّه لا بأس به، لكنه أخطأ في حديثٍ كثير كذلك، ولأجل ذلك نزلت مرتبته من الثِّقة إلى كونه لا بأس به، ولذلك فلا ينبغي التعجُّل في الحكم على إسنادٍ لحديث محمَّد بن عمرو بن علقمة اغترارا بدرجته الأغلبية بكونه حسن الحديث، بل ينبغي تتبع طرق كلِّ حديثٍ من أحاديثه–مثله مثل بقية الرُّواة– ثمَّ المقارنة بينها والنَّظر في مواطن الاتفاق والاختلاق وكذا التَّفرُّد، كلُّ ذلك بالاستعانة بعد اللهﷻ بكلام النُّقَّاد إن وجد، أو بتطبيقاتهم عند مسألة المخالفة والتفرد، حتى يغلب على الظنِّ إصابته أو خطئة في الحديث المدروس، والله أعلى وأعلم.

4. خاتمة

في ختام هذا المقال يمكن إبراز عدَّة نتائج:

- أنَّ محمَّد بن عمرو بن علقمة "صدوق لا بأس به".
- أنَّ القول بإنَّ محمد بن عمرو صدوق لا بأس به لا يعني أنَّه حسن الحديث مُطلقًا، بل قد يضعَّف حديثه إذا دلَّ الدليل أو دلت القرائن على ذلك.

• أنَّ الأئمَّة قد وهَّموا محمَّد بن عمرو في عددٍ لا بأس به من الأحاديث، دلَّ الدَّليل على خطئه فيها.

• أنَّ كثيرا من المتأخرين والمعاصرين صحَّحوا أو حسنوا أحاديث لمحمَّد بن عمرو جريا على ظاهر الإسناد، قد أنكرها الأئمَّةُ.

• أنَّ درجة الرَّاوي هي في الغالب ثمرةٌ لسبر مروياته.

• بيان منهج النُّقَّاد في التَّعامل مع مرويات الرَّاوي في الحكم عليه، فكما يحكمون على حديث الثِّقة بالضعف إذا تبيَّن لهم ذلك، فمن باب أولى الحكم على حديث من كان "لا بأس به" بالضَّعف على اعتبار أنَّ وهمه أكثر من وهم الثِّقة، وهو الذي ينبغي تقريره في شأن درجة وحديث محمَّد بن عمرو بن علقمة.

ومن خلال ما تقدَّم ذكره كلِّه يتبيَّن بجلاء خطأ من يصحح أو يحسن حديث محمَّد بن عمرو بإطلاق اعتمادًا على الدرجة الأغلبية بكونه صدوق لا بأس به.

والله أعلم، والحمد لله رب العالمين وصل اللهم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

5ـ قائمة المصادر والمراجع

1. أحوال الرجال: إبراهيم بن يعقوب بن إسحاق السعدي الجوزجاني، أبو إسحاق، تحقيق: عبد العليم عبد العظيم البَستوي، دار النشر: حديث أكادمي–فيصل آباد، باكستان، دت.
2. أخبار مكة في قديم الدهر وحديثه: أبو عبد الله محمد بن إسحاق بن العباس المكي الفاكهي، تحقيق: عبد الملك عبد الله دهيش، دار خضر–بيروت، الطبعة: الثانية، 1414هـ.
3. أخبار مكة وما جاء فيها من الأثار: أبو الوليد محمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الغساني المكي المعروف بالأزرقي، تحقيق: رشدي الصالح ملحس، دار الأندلس للنشر، بيروت–لبنان، دط.
4. إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل: محمد ناصر الدين الألباني، إشراف: زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي–بيروت، الطبعة: الثانية 1405هـ–1985م.
5. إكمال تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو عبد الله علاء الدين مغلطاي بن قليج بن عبد الله البكجري المصري الحكري الحنفي، تحقيق: أبو عبد الرحمن عادل بن محمد وأبو محمد أسامة بن إبراهيم، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر، الطبعة: الأولى، 1422 هـ –2001م.
6. الآحاد والمثاني: أبو بكر بن أبي عاصم وهو أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، تحقيق: باسم فيصل أحمد الجوابرة، دار الراية–الرياض، الطبعة: الأولى،1411هـ–1991م.

7. الإرشاد في معرفة علماء الحديث: أبو يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن أحمد بن إبراهيم بن الخليل القزويني، تحقيق: محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد–الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.
8. البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير: ابن الملقن سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن أحمد الشافعي المصري، تحقيق: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع–الرياض، الطبعة: الأولى، 1425هـ–2004م.
9. التاريخ الكبير، السفر الثالث: أحمد بن أبي خيثمة أبو بكر النسائي، تحقيق: صلاح بن فتحي هلال، الفاروق الحديثة للطباعة والنشر –القاهرة، الطبعة: الأولى، 1427 هـ–2006 م.
10. الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف–الرياض، الطبعة الأولى: 1428هـ–2007م.
11. الجامع: محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر(جـ 1، 2)، ومحمد فؤاد عبد الباقي(جـ 3)، وإبراهيم عطوة عوض(جـ 4، 5)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، 1395 هـ– 1975م..
12. الجرح والتعديل: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن–الهند ودار إحياء التراث العربين بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1271هـ–1952م.
13. السنن الكبرى وفي ذيله الجوهر النقي: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي، مجلس دائرة المعارف النِّظامية الكائنة في الهند ببلدة حيدر آباد، الطبعة الأولى، 1344هـ.
14. السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، تحت إشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة: الأولى، 1421هـ–2001م.
15. السنن: ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، وماجة اسم أبيه يزيد، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية–فيصل عيسى البابي الحلبي، دت.
16. السنن: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا–بيروت.

17. السنن: أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، السمرقندي، تحقيق: نبيل هاشم الغمري، دار البشائر-بيروت، الطبعة: الأولى، 1434هـ-2013م
18. السنن: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، تحقيق: تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية-حلب، الطبعة: الثانية، 1406-1986م.
19. الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن حماد العقيلي المكي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، 1404هـ -1984م.
20. الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع الهاشمي بالولاء، البصري، البغدادي المعروف بابن سعد، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية-بيروت، الطبعة الأولى، 1410 هـ-1990م.
21. العلل الواردة في الأحاديث النبوية: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار البغدادي الدارقطني، المجلدات من الأول، إلى الحادي عشر: تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله السلفي، دار طيبة-الرياض، الطبعة: الأولى 1405هـ-1985م، والمجلدات من الثاني عشر، إلى الخامس عشر: علق عليه: محمد بن صالح بن محمد الدباسي، دار ابن الجوزي-الدمام، الطبعة: الأولى، 1427هـ.
22. العلل ومعرفة الرجال برواية المرُّوذي وصالح بن أحمد والميموني، تحقيق: وصي الله عباس، الدار السلفية، بومباي-الهند، الطبعة: الأولى، 1408هـ-1988م.
23. العلل ومعرفة الرجال للإمام أحمد برواية ابنه عبد الله: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: وصي الله بن محمد عباس، الناشر: دار الخاني، الرياض، الطبعة الثانية، 1422هـ-2001م.
24. الفروسية: محمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: مشهور بن حسن بن محمود بن سلمان، دار الأندلس-السعودية-حائل، الطبعة: الأولى، 1414هـ-1993م.
25. الفوائد المعللة: الجزء الأول والثاني من حديثه: عبد الرحمن بن عمرو بن عبد الله بن صفوان النصري المشهور بأبي زرعة الدمشقي، تحقيق: رجب بن عبد المقصود، مكتبة الإمام الذهبي-الكويت، الطبعة: الأولى، 1423هـ-2003م.
26. الكامل في ضعفاء الرجال: أبو أحمد بن عدي الجرجاني، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، الناشر: الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.

27. المخلصيات وأجزاء أخرى لأبي طاهر المخلص: محمد بن عبد الرحمن بن العباس بن عبد الرحمن بن زكريا البغدادي المخَلِّص، تحقيق: نبيل سعد الدين جرار، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لدولة قطر، الطبعة الأولى، 1429هـ-2008م.

28. المستدرك على الصحيحين: أبو عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري المعروف بابن البيع، إشراف: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت-لبنان، دط.

29. المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد-الرياض، الطبعة: الأولى، 1409هـ.

30. المصنف: أبو بكر عبد الرزاق بن همام بن نافع الحميري اليماني الصنعاني، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، الناشر: المجلس العلمي-الهند، الطبعة: الثانية، 1403هـ.

31. المعجم الأوسط: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: طارق بن عوض الله بن محم وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، دط، سنة النشر، 1415هـ-1995م.

32. المعرفة والتاريخ: أبو يوسف يعقوب بن سفيان بن جوان الفارسي الفسوي، تحقيق: أكرم ضياء العمري، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، 1401هـ-1981م.

33. المغني في الضعفاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: الدكتور نور الدين عتر، دت.

34. المنتخب من مسند عبد بن حميد: أبو محمد عبد الحميد بن حميد بن نصر الكَسّي ويقال له: الكَشّي، تحقيق: صبحي البدري السامرائي ومحمود محمد خليل الصعيدي، مكتبة السنة، القاهرة، الطبعة الأولى، 1408هـ-1988هـ.

35. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام: شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تح: بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، 2003م.

36. تاريخ ابن معين برواية الدوري: أبو زكريا يحيى بن معين، تحقيق: أحمد محمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، سنة النشر، 1399هـ-1979م.

37. تحرير تقريب التهذيب للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني: بشار عواد معروف وشعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1417هـ-1997م.

38. تصحيفات المحدثين: أبو أحمد الحسن بن عبد الله بن سعيد بن إسماعيل العسكري، تحقيق: محمود أحمد ميرة، الناشر: المطبعة العربية الحديثة-القاهرة، الطبعة: الأولى، 1402هـ.

39. تقريب التهذيب: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عوامة، دار الرشيد –سوريا، الطبعة: الأولى، 1406هـ-1986م.

40. تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج جمال الدين يوسف المزي، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، الطبعة السَّادسة، 1415هـ-1994م.

41. تَهذِيب سُنَن أبِي داود وَإيضاحِ مُشكِلاتِهِ: محمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية، تحقيق: إسماعيل بن غازي مرحبا، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1428هـ-2007م.

42. حديث علي بن حجر السعدي عن إسماعيل بن جعفر المدني: إسماعيل بن جعفر بن أبي كثير الأنصاري الزرقي مولاهم، أبو إسحاق المدني، تحقيق: عمر بن رفود بن رفيد السّفياني، الناشر: مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، الطبعة: الأولى: 1418هـ-1998م.

43. خلاصة الأحكام في مهمات السنن وقواعد الإسلام: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي، تحقيق: حسين إسماعيل الجمل، الناشر: مؤسسة الرسالة-لبنان-بيروت، الطبعة الأولى، 1418هـ-1997م.

44. دلائل النُّبوة: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار الكتب العلمية، دار الريان للتراث، الطبعة: الأولى-1408هـ-1988م.

45. ديوان الضعفاء والمتروكين وخلق من المجهولين وثقات فيهم لين: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: حماد بن محمد الأنصاري، مكتبة النهضة الحديثة-مكة، الطبعة: الثانية، 1387 هـ -1967م.

46. سؤالات أبي عبيد الآجري أبا داود السجستاني في معرفة الرجال وجرحهم وتعديلهم: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، تحقيق: عبد العليم

بن عبد العظيم البستوي، دار الاستقامة، السعودية، ومؤسسة الريان، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1418هـ–1997م.

47. سؤالات محمد بن عثمان بن أبي شيبة لعلي بن المديني: أبو الحسن علي بن عبد الله بن جعفر السعدي بالولاء المديني البصري، تحقيق: موفق عبد الله عبد القادر، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، 1404هـ.

48. سير أعلام النبلاء: شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1405 هـ–1985م.

49. شرح علل الترمذي: زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، تحقيق: همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار–الزرقاء–الأردن، الطبعة: الأولى، 1407هـ –1987م.

50. شرح مشكل الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى–1415هـ–1494م.

51. شرح معاني الآثار: أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك بن سلمة الأزدي الحجري المصري المعروف بالطحاوي، تحقيق: محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى: 1414هـ–1994م.

52. صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبَدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة–بيروت، الطبعة الثانية، 1414هـ–1993م.

53. صحيح البخاري=الجامع المسند الصَّحيح المختصر من أمور رسول اللهﷺ وسننه وأيامه: محمد بن إسماعيل أبو عبد الله البخاري الجعفي، تحقيق: عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1429هـ–2008م.

54. صحيح مسلم=المسند الصَّحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول اللهﷺ: مسلم بن الحجاج أبو الحسين القُشيري النيسابوري، تحقيق: عز الدين ضلي وعماد الطيار وياسر حسن، مؤسسة الرسالة، بيروت–لبنان، الطبعة الأولى، 1430هـ–2009م

55. علل الحديث: أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د. سعد بن عبد الله الحميد و د. خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة الأولى، 1427 هـ-2006 م.
56. مسند أحمد: أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، إشراف: د عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، 1421هـ-2001م، وتحقيق: أحمد محمد شاكر، الناشر: دار الحديث-القاهرة، الطبعة الأولى، 1416هـ-1995م.
57. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار: أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله العتكي المعروف بالبزار، تحقيق: محفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من 1 إلى 9)
58. وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من 10 إلى 17)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء 18)، مكتبة العلوم والحكم-المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت 1988م، وانتهت 2009م).
59. مسند الشاميين: سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة-بيروت، الطبعة الأولى، 1405-1984.
60. مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجه: أبو العباس شهاب الدين أحمد بن أبي بكر بن إسماعيل بن سليم بن قايماز بن عثمان البوصيري الكناني الشافعي، تحقيق: محمد المنتقى الكشناوي، دار العربية-بيروت، الطبعة الثانية، 1403هـ.
61. معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع بن مرزوق بن واثق الأموي بالولاء البغدادي، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية-المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1418هـ.
62. معرفة الرجال عن يحيى بن معين وفيه عن علي بن المديني وأبي بكر بن أبي شيبة ومحمد بن عبد الله بن نمير وغيرهم، رواية أحمد بن محمد بن القاسم بن محرز: أبو زكريا يحيى بن معين بن عون بن زياد بن بسطام بن عبد الرحمن المري بالولاء، البغدادي، تحقيق: الجزء الأول: محمد كامل القصار، لناشر: مجمع اللغة العربية – دمشق، الطبعة: الأولى، 1405هـ، 1985م.
63. معرفة السنن والآثار: أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي-باكستان، ودار

قتيبة، دمشق–بيروت، ودار الوعي، حلب –دمشق، ودار الوفاء، المنصورة–القاهرة، الطبعة الأولى، 1412هـ–1991م.

64. معرفة الصحابة: أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، تحقيق: عادل بن يوسف العزازي، دار الوطن للنشر، الرياض، الطبعة: الأولى 1419هـ–1998م.

65. معرفة أنواع علوم الحديث: عثمان بن عبد الرحمن، أبو عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح، تحقيق: عبد اللطيف الهميم–ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، 1423هـ–2002م.

66. موضح أوهام الجمع والتفريق: أبو بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المعرفة–بيروت، الطبعة: الأولى، 1407هـ.

67. ميزان الاعتدال في نقد الرجال: محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز شمس الدين أبو عبد الله الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى، 1382هـ–1963م.